@Tafsircenter

بناء المدارس التفسيرية للمفسرين

الأهمية والآفاق

مع طرح تصور منهجي لبناء المدارس التفسيرية للمفسرين

خليل محمود اليماني

www.tafsir.net

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies

المعلومات والآراء المقدَّمة هي للكتّاب، ولا تعبّر
بالضرورة عن رأي الموقع أو أسرة مركز تفسير

ملخص البحث:

يمثّل ضبط المدارس التفسيرية للمفسِّرين غايةً مهمّة لفهم المناهج التي انتظمت عمل المفسِّرين في المزاولة الكشفية البيانية التوليدية لمادة التفسير، الأمر بالغ الأهمية في تحقيق الوعي بالممارسة التفسيرية القائمة وحُسْن التعرّف المنهجي عليها. يجادل البحث عن أنّ المدارس التفسيرية يجب أن تختصّ فقط بمسالك الكشف التوليدي للتفسير، وأنّ هناك فراغًا في ضبط هذه المدارس وإشكالات منهجية في محصول الدّرْس في اتجاهات التفسير ومناهجه، ويعمل البحث على بيان أهمية وآفاق البحث في المدارس التفسيرية للمفسِّرين، ثم يشرع في طرح تصوّر منهجي لكيفيات بناء هذه المدارس، وذلك بصورةٍ نظريةٍ تبيّن معالم السَّيْر في ضوء واقع التفسير، وتطبيقيةٍ تحاول تطبيق هذا التصوّر بشكلٍ عملي، وتحرير المدارس التفسيرية في ضوئه في ظلّ إطار محدّد (مدارس بيان المعنى المراد).

وقد انتظم البحث في تمهيد ومبحثَيْن، أمّا **التمهيد** فلبيان بعض الإشكالات المنهجية في الكتابات المعاصرة حول التفسير في مصنّفاته وواقعه التطبيقي، وأمّا المبحثان فجاءَا كالآتي:

المبحث الأول: بناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين؛ الأهمية والآفاق.

المبحث الثاني: بناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين؛ مسار منهجي مقترح لبناء المدارس.

مقدمة:

انطلقت ممارسة التفسير من بدايات ظهور المجتمع المسلم، وأخذت في التتابع والنموّ حتى العصر الحالي، وقد انخرط في هذه الممارسة رجال كثيرون عبر التاريخ، مما أفضى لحضور تراث تفسيري هائل بين أيدينا تنوّعت مشاربه وتغايرت مسالكه في الاشتغال التفسيري.

ولا شك أنّ الحاجة ماسّة لضبط المدارس التفسيرية للمفسِّرين[(١)]، ومِيْز المناهج والمذاهب التفسيرية الكبرى التي انتظمت المفسِّرين عبر الزمان في ممارستهم التفسيرية، فلهذا أهميته وفائدته الكبيرة في تسليط الضوء على الجانب المنهجي للمزاولة التفسيرية في الميدان التطبيقي ومسالك الاشتغال بها وما كان بين المفسِّرين من خلاف في ذلك وتباين، الأمر بالغ الأهمية في تحقيق الوعي بالممارسة التفسيرية القائمة وحُسْن التعرّف المنهجي عليها.

وبرغم أهمية ضبط المدارس التفسيرية الإنتاجية للتفسير عند المفسِّرين إلا أن العناية التراثية بهذا الجانب لم تقع؛ حيث نفتقد لكتابات تراثية جرى فيها مَيْز هذه المدارس ومناهجها الكبرى عند المفسِّرين وبسط الحديث عنها، وأمّا الدرس التفسيري المعاصر فصحيح أنه اهتم بالتراث التفسيري التطبيقي وعالج

(١) نعني بالمدرسة التفسيرية -كما سيأتي- الإطار المنهجي الذي سلكه مفسِّر أو جملة مفسِّرين في الكشف والبيان وتوليد مادة التفسير.

الحديث عن اتجاهات التفسير عند المفسِّرين ومَيْز مدارسهم ومناهجهم في العمل التفسيري؛ كالقول قديمًا بوجود اتجاه التفسير بالمأثور واتجاه التفسير بالرأي، وحديثًا بوجود بعض المدارس كالمدرسة العقلية الإصلاحية، والمدرسة العلمية، والمدرسة الأدبية، وغير ذلك، وكذلك القول بوجود جملة من الاتجاهات التفسيرية للمفسِّرين كالاتجاه البلاغي والعقدي والفقهي، وغير ذلك؛ بيدَ أنّ الناظر في هذه الجهود التي خرجتْ عن هذا الدّرْس لا يجد فيها ميزًا لمدارس المفسِّرين باعتبارها ترجمة للأبعاد المنهجية الفاصلة بينهم في طريقة مزاولة الكشف والبيان وتوليد التفسير، وإنما نحن أمام تقسيمات لا تمِيز بالأساس الاشتغال التفسيري للمفسِّرين بحسب العُدّة المنهجية في التعاطي مع التفسير نفسه، وإنما بحسب طبيعة اللون الغالب على مادة التفسير في التصانيف والمؤلَّفات فيكون هذا نمطًا بلاغيًّا أو فقهيًّا ...إلخ، ما يجعلها بعيدة بذلك عن ضبط المدارس التفسيرية للمفسِّرين بالمعنى الذي ذكرنا للمدارس، فضلًا عمّا يعتور هذه التقسيمات التي تبرزها هذه الدراسات في الحديث عن التفسير من إشكالات وعيوب منهجية كثيرة تشوّش النظر للممارسة التفسيرية في الواقع التطبيقي وتَحُول دون حُسْن الفهم لهذه الممارسة كما سنشير لاحقًا.

إشكالية البحث:

في ضوء ما سبق تبرز إشكالية البحث التي تتمحور حول التساؤلات الآتية:

- **ما قيمة وما أهمية البحث في المدارس التفسيرية للمفسِّرين؟**
- **كيف يمكننا تثوير البحث في المدارس التفسيرية للمفسِّرين؟**
- **كيف يمكننا بناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين بصورة منهجية منضبطة؟**

وتأتي أهمية هذه الإشكالية من أنها تتيح تسليط الضوء على فكرة مدارس التفسير الخاصّة بالمفسِّرين وبيان جدواها وأهميتها من حيث هي، وآفاق الاشتغال عليها، وأيضًا طرح تصوّرات من شأنها بيان كيفية السَّيْر المنهجي في بناء هذه المدارس في ضوء الواقع التطبيقي للممارسة التفسيرية الذي يموج باختلافات كثيرة كما سيأتي تفصيله، الأمر الذي من شأنه أن يسهِّل السَّيْر لاحقًا لحركة البحث التطبيقي في العمل في هذه المدارس ويعبِّد لها الطريق[1]، بحيث تندفع في هذا الباب المهمّ الذي يعاني من فقر شديد في التشاغل به رغم عظيم أهميته وضرورة حضوره مِن أجلِ حُسْن تعرّفنا على واقع الممارسة التفسيرية في ميدانها التطبيقي.

---

(١) قبل وقوع الاشتغال التطبيقي في مثل هذه الأبواب البحثية من المهم أن تخوض دراسات نظرية في أمر البحث في هذه الأبواب وكيفيات مزاولته، بحيث تيسر الأمر وتقرّبه للعمل التطبيقي وتوفّر له أرضية منهجية جيدة ينطلق منها في العمل، فهذا أدعى لاندفاعة العمل التطبيقي، وأن تؤتي الأعمال التطبيقية ثمرتها ولا تتعرض لإشكالات منهجية تعصف بجهودها وتطعن عليها.

حدود البحث:

المدارس التفسيرية التي سنعمل عليها هي الأُطُر المنهجية التي سَلكها المفسِّرون في الكشف والبيان وتوليد مادة التفسير، فهذه المدارس -كما سنفصّل لاحقًا- هي التي نكون معها أمام مدارس تفسيرية بحقّ، بخلاف المسالك الأخرى من الاشتغال التفسيري للمفسِّرين؛ كالموازنة بين المادة التفسيرية أو الجمع لها أو الاختصار، فهذه مسالكُ عملٍ على التفسير المنجَز لا ذات التفسير؛ ولهذا فإنّنا لم نقيّد عنوان بحثنا بالإطار الإنتاجي للتفسير الذي ذكرنا، لاعتبار أنّ المدارس والمناهج التفسيرية للمفسِّرين متى أُطلق اصطلاحها فمن المفترض أن ينصرف دلاليًّا فقط للمفسِّرين أصحاب المناهج التوليدية للتفسير نفسه.

إنّ العمل التفسيري -كما سنبيّن- ليس له ثمرة محدّدة لها تسمية خاصّة[1]، ولهذا فإننا نضطر معه لذِكْر التفسير نفسه كإطار جامع لشتات المادة المتولّدة عن هذا العمل، على ما في هذا من إشكال الخلط والتداخل بين الممارسة نفسها وثمرتها، وبحكم استيعاب التفسير لمختلف مسالك عمل

(١) الأصل في الممارسات المعرفية أن يكون لها ثمرة محدّدة متمايزة، فالممارسة الفقهية مثلًا ثمرتها الأحكام، وافتقاد الممارسة التفسيرية لهذا هو أحد إشكالات الممارسة التفسيرية نفسها وعدم انضباط قضيتها كما سيأتي تفصيله.

المفسِّرين في التفسير، فإنّنا نضطر لتحديد المسلك الكشفي الذي نريد العمل عليه بأنه المعتني بتوليد التفسير وإنتاجه، وإلا فلو قُلنا مباشرة بأنه الكشف عن التفسير لدخَلْنا في بابة أخرى، فكأننا حينها بصدد (فَهْم الفهم التفسيري نفسه ومناهجه لا ضبط مناهج توليد التفسير)، ومثل هذا التحديد الذي ذكرنا لم نكن بحاجة إليه لو كانت هناك ثمرة محدّدة للمزاولة التفسيرية، فحينها كنّا سننسب مناهج الاشتغال الكشفي إليها بصورة مباشرة، فنقول مناهج الكشف عن كذا أو البيان لكذا.

وحديثنا عن مدارس لإنتاج التفسير وتوليده لا صِلَة له بطبيعة الحال بالجدل الهرمنيوطيقي الحديث وأن النصّ بلا معنى محدّد وأن المفسِّر هو من يُنْتِج المعنى، فالمعنى حاضر بالأصالة وموجود، والمفسِّر يقوم ببيانه والكشف عنه.

أهداف البحث:

يهدف البحث بصورة رئيسة إلى:

- بيان أهمية وآفاق البحث في المدارس التفسيرية للمفسِّرين.

- طرح تصوّر منهجي لكيفيات الاشتغال في بناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين.

- إثراء البحث في المدارس التفسيرية للمفسِّرين بطرح خارطة أولِيَّة لجانب من هذه المدارس.

مخطط البحث:

سينتظم البحثُ في مقدّمة وتمهيد ومبحثَيْن، أمّا **المقدّمة** فلبيان فكرة البحث وإشكاليته وأهدافه... إلخ، وأمّا **التمهيد** فنلقي فيه ظلالًا على الكتابات المعاصرة حول التفسير عند المفسِّرين، وأمّا المبحثان فجاءَا كالآتي:

المبحث الأول: بناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين؛ الأهمية والآفاق.

المبحث الثاني: بناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين؛ مسار منهجي مقترح لبناء المدارس.

تمهيد: نظرات في الكتابات المعاصرة حول التفسير عند المفسرين:

قامت في رحاب الدرس التفسيري المعاصر دراسات كثيرة حول التفسير عند المفسِّرين، عالجت القول في تاريخ العمل التفسيري، وتتبُّع مسيرته عبر الزمن، وبيان خارطة مؤلَّفاته ومناهجه واتجاهاته التفسيرية التي انتظمت اشتغال المفسِّرين عبر التاريخ، وغير ذلك. ومن خلال النظر في محصول هذا الدرس لا سيما ما يتعلّق بالمناهج والمدارس والاتجاهات التفسيرية للمفسِّرين[1]؛ فقد لاحظنا أنّ هناك خطّين رئيسَيْن في التفسير يجري ذكرهما باعتبار كلّ واحد منهما بمثابة إطار منهجي في الاشتغال التفسيري قد انخرط فيه عدد من المفسِّرين عبر التاريخ، خاصّة فيما قبل الحقبة المعاصرة، وهذان الخطّان هما:

أولًا: التفسير بالمأثور: أي تفسير القرآن بالقرآن وتفسيره بالسنّة وبأقوال الصحابة والتابعين.

---

(١) يجدر الإنباه هاهنا للآتي:

أولًا: سنذكر فيما يأتي المنجَز والمحصول الأبرز حضورًا لهذه الكتابات من خلال ما وقفنا عليه في عدد منها.

ثانيًا: سنحاول بيان خلو هذا المنجز من بناء المدارس وفقًا للمفهوم الذي ذكرنا للمدارس، فهذا هو المهم في سياق اشتغالنا، وكذلك سنثوّر بعض الإشكالات والعيوب المنهجية للمسالك التي يبرزها هذا المنجز في النظر للتفسير وصعوبة الارتكاز عليها في النظر لمدارس التفسير التي نريد الخطو لبنائها.

يقول الدكتور الذهبي: «يشمل التفسير المأثور ما جاء في القرآن نفسه من البيان والتفصيل لبعض آياته، وما نُقل عن الرسول ﷺ، وما نُقِل عن الصحابة رضوان الله عليهم، وما نُقِل عن التابعين، من كلّ ما هو بيان وتوضيح لمراد الله تعالى من نصوص كتابه الكريم»[(١)].

ثانيًا: التفسير بالرأي: أي «تفسير القرآن بالاجتهاد بعد معرفة المُفَسِّر لكلام العرب ومناحيهم في القول، ومعرفته للألفاظ العربية ووجوه دلالاتها، واستعانته في ذلك بالشِّعْر الجاهلي، ووقوفه على أسباب النزول، ومعرفته بالناسخ والمنسوخ من آيات القرآن، وغير ذلك من الأدوات التي يحتاج إليها المفسِّر»[(٢)].

والتفسير بالرأي يجري تقسيمه في الكتابات إلى: تفسيرٍ بالرأي الجائز، وتفسيرٍ بالرأي غير الجائز (تفسير الفِرَق المبتدعة).

وإضافة لذلك فهناك حديث عن خطوط واتجاهات تفسيرية أخرى؛ كالتفسير اللغوي، والتفسير العقدي، والتفسير البلاغي، والتفسير الفقهي، والتفسير الفلسفي، والتفسير الإشاري، وغير ذلك.

---

(١) التفسير والمفسِّرون، الذهبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٣٣هـ= ٢٠١٢م، (١/ ١٢١).

(٢) التفسير والمفسِّرون، الذهبي، (١/ ١٣٧).

وأمّا في الفترة الحديثة المعاصرة فلدينا عدد من الاتجاهات، أبرزها:

أولًا: الاتجاه الإصلاحي الاجتماعي: ومن أهم رجاله: محمد عبده، ورشيد رضا.

ثانيًا: الاتجاه العلمي: ومن أهم رجاله: الشيخ طنطاوي جوهري.

ثالثًا: الاتجاه الأدبي: ومن أهم رجاله: أمين الخولي.

رابعًا: الاتجاه الحركي: ومن أهم رجاله: سيد قطب.

بِغَضّ النظر عن الدخول في جدل مفهومي حول ما تقصده التآليف بالمدرسة والمنهج أو الاتجاه التفسيري مما ليس غرضنا تحريره، ولكننا حين نتكلّم عن مدارس التفسير بالمعنى الذي ذكرنا وأنها تمثّل مناهج الكشف والبيان التوليدي للتفسير عند المفسِّرين، فلا يمكننا اعتبار هذا الناتج بمثابة مدارس تفسيرية وفق هذا المعنى؛ فأمثال هذه المدارس تُبنى -كما سيأتي- في ضوء تغايرات منهجية مؤثّرة في طريقة الكشف والبيان التفسيري عند المفسِّرين، وهو ما لا تفيد هذه التقسيمات والاتجاهات؛ لكونها تعبّر عن أبعاد شكلية في لون المادة التفسيرية ومضامينها عند المفسِّرين، ولا صِلَة لها بمسالك عمل المفسِّرين من حيث هي في التفسير؛ فحين نقول: تفسير بالمأثور وتفسير بالرأي؛ فإننا لا نكون أمام وصف لمسالك اشتغال تفسيري معين بالمادة التفسيرية عند المفسرين، فضلًا عن أن نكون إزاء مسالك كشفية متغايرة للمفسِّرين.

فالممارسة المعرفية تبرز في الواقع التطبيقي، وتحضر معها ثمرة اشتغال لهذه الممارسة، وتَتتابع مع الوقت جهود الممارسين للممارسة؛ إنتاجًا وتوليدًا أو موازنةً بين المقولات أو جمعًا لها، وغير ذلك، والتقسيم إلى رأي ومأثور لا يتّصل بذات مسالك الاشتغال التفسيري للمفسِّرين بالتفسير كما هو بَيِّن، وأمّا أن يكون تعبيرًا عن مناهج كشفية توليدية للتفسير فظاهر البُعْد؛ فحال نظرنا للتفسير بالمأثور باعتباره عباءة تجمع اشتغالًا معيّنًا من توظيف القرآن والسنّة وغير ذلك عند المفسِّر بالمأثور، فإن الخطوط المنهجية بين هذا والتفسير بالرأي تظلّ غائمة كذلك؛ فالقرآن والسنّة مثلًا هما موارد تفسيرية رئيسة كذلك لدى مَنْ يمارس التفسير بالرأي، وهو أمر ظاهر لمن يتصفّح الاشتغال التفسيري عند المفسِّرين ممن يجري اعتبارهم عادة ضمن مدرسة التفسير بالرأي؛ كالرازي وأبي حيان وغيرهم.

وكذلك لو اعتبرنا مادة المأثور هي لون غالب على كتب بعينها في مقابل تآليف أخرى لا تغلب عليها هذه المادة، فالإشكال ينبع من أنّنا نكون بهذا أمام تفريقٍ شكلي بين المفسِّرين، ولسنا إزاء الحديث عن عدّة منهجية مؤثرة وفارقة في مزاولة التفسير والعمل الكشفي التوليدي للتفسير.

فضلًا عن اضطراب التقسيم لمأثور ورأي من حيث هو وأنه لا يرتكز على حدود منهجية واضحة في التفريق؛ فمَن يفسِّر من خلال المأثور يمارس الاجتهاد التفسيري كما هو بَيِّن، وعليه فإنّ مقابلته بالتفسير بالرأي تبدو مشكلة

من حيث هي؛ لكونها توحي بخلاف ذلك، وحال قلنا بأنّ اجتهاد الأول أقرب للصوابِ والتزامِ مرادات النصوص وعدمِ مناقضة الأصول... إلخ، فإنّ الأمر لا ينحلّ، فهو رأي واجتهاد في نهاية المطاف، وتظلّ مقابلته بالرأي مشكلة ولا يتحرّر معيارها المنهجي في التفريق[(١)].

وأمّا التقسيم لرأي جائز وغير جائز، فإنه يقوم على التفريق بين المفسِّرين بحسب مذاهبهم العقدية، ولا يعبر بالتالي عن مسالك منهجية في طريقة الكشف والبيان ولا تغايرات منهجية في هذا الصدد. وصحيح أن انتساب المؤلِّف لطريقة مخالفة لأهل السُّنة والجماعة ستُفضي حتمًا لتمايزه وارتباطه بأصول ومنطلقات عقدية وفكرية معيّنة قد تؤثّر في مزاولته التفسيرية، إلّا أن تأثير الأصول العقدية على التفسير غير كبير بالأساس، ويرتبط بمواضع معيّنة، والفضاء الرحب للممارسة التفسيرية لا يتأثّر بهذه الأصول؛ لذا لم تكن مضامين تفاسير المعتزلة وغيرهم من الفرق خارج دائرة أهل السنة مذمومة بإطلاق، فلم يلبث العلماء أن يفيدوا منها ويتبنّوا مقولاتها بصورة كبيرة جدًّا كما الحال خاصّة مع تفسير الزمخشري.

---

(١) كذلك استثمار هذا التقسيم في تصنيف التفاسير مشكل جدًّا، وهو ما توسّعنا في نقاشه وبيان إشكالاته المنهجية، وطرحنا بديلًا عنه، وذلك في بحثنا: تصنيف التفاسير؛ قراءة في التصنيفات المعاصرة، مع طرح معيار منهجي لتصنيف التفاسير، بحث منشور على موقع تفسير.

كما أنّ هذا النمط من التقسيم لو فُعِّل في ميز المدارس فإنه سيجعل بناءها يسيرُ بنمط إيديولوجي لا غير، ولا يرتكز على بنية علمية معينة من داخل التفسير كما المفترض، وإنما على محض انتساب المؤلِّف لأهل السنّة والجماعة من عدمه، وهو مشكل.

وفيما يتعلّق بخطوط واتجاهات التفسير؛ كالعقدي والفقهي والفلسفي والإصلاحي والعلمي...إلخ، فهي لا تعبر عن اتجاهات متغايرة في المزاولة التفسيرية للمفسِّرين بقدر ما هي مجرّد ميز للمفسِّرين تبعًا لما يعطيه اللون التفسيري الغالب على مادة التفسير عندهم، فهؤلاء يغلب على التفسير عندهم تناول الأحكام فَهُم اتجاه فقهي، وهذه مؤلَّفات يغلب على لون مادتها التفسيرية ذِكْر ما يتعلّق بالجانب الإصلاحي والاجتماعي فرجالها يعتبرون اتجاهًا إصلاحيًّا اجتماعيًّا، وهكذا.

ومثل هذا لا يمكن تفعيله كذلك في بناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين، فمَيْز أمثال هذه المدارس يجري أصالة -كما سنشير- تبعًا للحمولة والعدّة المنهجية المؤثّرة والفارقة بينها في طريقة الكشف والبيان، ولا تكون مجرّد صورة المضامين وأنماط ألوانها هي العنصر المؤسّس للميز والتقسيم؛ فالتفاسير قد تتشابه في صورة مضامينها وتختلف في طرائق اشتغالها، وتتّحد في طرائق الاشتغال مع اختلاف صورة المضامين.

إننا وفي ضوء ما ذكرنا يظهر لنا أن منجَز الدَّرْس للتفسير عند المفسِّرين لا يخلو فحسب من ميز المدارس التفسيرية للمفسِّرين، ولكن يتعذّر بناء هذه المدارس من خلال هذا المنجَز والارتكاز على محصوله وما أبرزه من تقسيمات لتيسير النظر للتفسير، فهذه التقسيمات لا تُعِين على فهم تشكّلات الممارسة التفسيرية عند المفسِّرين، بل إنها تحجب عن تأمّل هذه الممارسة والبحث في كيفيات حصولها عند رجال التفسير، وتُوَجّه البصر نحو أمور شكلية لا يفضي درسها لحُسْن الكشف عن الممارسة التفسيرية وبناءاتها المنهجية ومعرفة الأنساق والمنطلقات المنهجية المؤثّرة في مزاولتها في الواقع التطبيقي التفسيري.

وتجدر الإشارة لأمرين:

أولًا: هناك ذِكْر لمدارس تفسيرية للمفسِّرين في بعض الكتابات؛ كالحديث عن مدرسة أندلسية مثلًا ينخرط فيها بعض المفسِّرين[(١)]، ومدرسة نيسابورية

(١) يراجع مثلًا:

- منهج المدرسة الأندلسية؛ صفاته وخصائصه، فهد الرومي، مكتبة التوبة، ١٤١٧هـ= ١٩٩٧م.
- مدرسة التفسير في الأندلس، مصطفى المشيني، مكتبة المهتدين- مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

أثَّرت بشكلٍ قوي في تشكّل التفسير الكلاسيكي[١]، وكذلك هناك تقسيم للاشتغال التفسيري للصحابة والتابعين لعددٍ من المدارس؛ كمدرسة مكة ومدرسة المدينة ومدرسة العراق... إلخ[٢]. وبغضّ النظر عن مراد التآليف بالمدارس، إلا أنّ ما تذكره من مدارس لا يمكن اعتباره مدارس تفسيرية بالمعنى الذي ذكرنا للمدارس، وإنما هي تسييق عامّ للمفسِّرين بغضّ النظر عن التفصيل في منهجيته، وأنها قد تقوم على مجرّد الأبعاد الجغرافية والتشابه في بعض الجوانب والسِّمات العامة في التأليف... إلخ، لكنه لا يأتي مرتكزًا على فحص مزاولة الكشف والبيان عند المفسِّرين ودَرْس مسالكهم في توليد التفسير، ولا يقوم على إبداء منطلقات تفسيرية متغايرة في هذه المزاولة وضبط المدارس في ضوء ذلك باعتبار أن كلّ مدرسة تعبّر عن انطلاقة منهجية معيّنة في الكشف والبيان تمتاز بها عمّا سواها.

(١) يبرز هذا التصوّر في الطرح الأكاديمي الغربي المهتم بالتفسير، حيث نجده عند وليد صالح ومارتن نجوين وغيرهما. يراجع مثلًا: مفسرو نيسابور؛ استقصاء أوّلي للمصنفات القرآنية لابن حبيب (ت: ٤٠٦هـ= ١٠١٦م)، وابن فورَك (ت: ٤٠٦هـ= ١٠١٥م)، وعبد القاهر البغدادي (ت: ٤٢٩هـ= ١٠٣٧م)، مارتن نجوين، ترجمة: مصطفى الفقي، ترجمة منشورة على موقع تفسير.

(٢) يراجع مثلًا: مناهج المفسِّرين من العصر الأول إلى العصر الحديث، محمود النقراشي السيد علي، مكتبة النهضة- القصيم، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٦م.

ثانيًا: المنجَز الدرسي حول التفسير عند المفسِّرين تحتفّ به إشكالات في مدى صحة تقسيماته ووجاهة الاعتماد عليه كإطار نظري جيّد في التعبير عن التفسير وعن أطيافه في الميدان العملي، ما يجعلنا بحاجة لعقد دراسات نقدية موسّعة حول هذا المنجز، وكذلك البحث عن جهات التأثير والتأثّر الحاصلة له في المسالك التي درج عليها في الاشتغال وغير ذلك، مما يثري النظر لهذا المحصول والتعمّق في فهم تشكّلاته وتحرير مقدار جدواه في ضوء الغايات التي تصدّى لها ورام تحقيقها.

وبذلك نكون قد أنهينا الحديث عن الكتابات حول التفسير عند المفسِّرين، لندلف للحديث عن أهمية وآفاق بناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين.

المبحث الأول: بناء المدارس التفسيرية للمفسرين؛ الأهمية والآفاق:

أولًا: أهمية البحث في المدارس التفسيرية للمفسرين:

قامت الممارسة التفسيرية منذ قديم، وتكاثرتْ عندنا مصنّفات التفسير بصورة هائلة، ومن ثم فلا بد من بناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين وتحرير المسالك المنهجية الخاصّة بهم في توليد التفسير، فلهذا فائدة كبيرة في ضمان حُسْن فهم واقع الممارسة التفسيرية وكيفياتها لدى المفسِّرين.

إنّ التعرّف على الممارسة التفسيرية في الميدان التطبيقي أصل واجب حتى يتسنى لنا فهم التفسير التطبيقي عبر الزّمن وكيفيات تشكّلاته وصناعته... إلخ، وإذا كانت بعض المشاغل لها فائدتها في فهم الممارسة التفسيرية؛ كمعرفة تاريخ هذه الممارسة والمنعطفات التي مرّت بها، وكذلك النظر في مؤلّفات التفسير ومسارات اشتغالها... إلخ، فإنّ الإلمام بالمسالك المنهجية الخاصّة بالكشف والبيان عند المفسِّرين ومدارسهم في توليد التفسير هو أعظم الأمور التي تقرّبنا من تلكم الغاية؛ فالعمل الكشفي التوليدي للتفسير هو صلب القيام بالممارسة التفسيرية، ومن ثم فالبحث في هذا العمل والخلافات المنهجية في طريقته بين المفسِّرين يضعنا رأسًا في قلب الجدل التطبيقي في الممارسة التفسيرية نفسها، ويُعِين على فهم التغايرات الحاصلة في شأن الممارسة بين الممارسين وكيف تشكّلت حدودها ومعالمها عندهم، ومن ثم يزيد وَعْينا بقوة بالممارسة التفسيرية من حيث هي.

وإضافةً لما ذكرنا، فإنّ البحث في المدارس التفسيرية للمفسِّرين يحقّق عددًا من المزايا؛ أهمها:

أولًا: تسليط الضوء على الفعل الكشفي التوليدي للتفسير في مدونة التفسير:

الفعل التوليدي للتفسير يظلّ هو الأعلى قيمة ورُتبة في مختلف مسالك الاشتغال التفسيري، فبدونه لم يكن التفسير نفسه ليوجد ولا ليتتابع العمل عليه بالموازنة والجمع والاختصار، وإنّ الاهتمام بمدارس التفسير وفق التصور الذي ذكرنا يسلّط الضوء ولا بد على المفسِّرين الذين قاموا بهذا الفعل، ويبيّن مذاهبهم في الكشف والبيان وطرائقهم في توليد التفسير وإنتاجه، مما يعرّفنا بطبيعة الحال بهؤلاء المفسِّرين ويبصّرنا بهم، ليكونوا -في ضوء أهميتهم- محلّ عناية خاصّة في الممارسة، وتكون سِيَرهم ونتاجهم وتجاربهم محلّ درس موسّع في سياق الاشتغال الدرسي والبحثي بالتفسير، وهو الأمر الذي من شأنه أن يكثّف الوعي بذات الفعل الكشفي التوليدي للتفسير، ومثل هذا مهم وضروري جدًّا لخصوصية هذا الفعل وحاجته أن يكون دومًا في البؤرة؛ فبدونه تهمد الممارسات المعرفية وتركد مياهها. وأن يجري تأمّل هذا الفعل الكشفي دومًا وتوفير الأرضية وتهيئة الواقع الضامن لاستمراريته وبقاء حالة الدفع فيه والمراكمة عليه.

ثانيًا: تعميق الوعي بأسباب الخلاف التفسيري بين المفسِّرين:

إنّ واحدة من أهم مزايا حضور المدارس التفسيرية للمفسِّرين هي تعميق الوعي بأسباب الخلاف التفسيري بين المفسِّرين؛ فنصب المدارس وفق ما بينها مِن تغايرات في البناءات المنهجية في مزاولة الكشف والبيان وتوليد التفسير، مِن شأنِه أن يثوّر استكشاف الخلاف بين المفسِّرين في هذا الجانب المهم والرئيس في المزاولة التفسيرية للمفسِّرين ويعمّق رؤيتنا المنهجية له ولأسباب حصوله، ويحفز هذا النوع من الدرس نحو مزيد من التغلغل في الواقع التطبيقي التفسيري وفهم مفاصله ومحكّات الخلاف فيه، وأن يكون مثريًا بحقّ في حسن الفهم لهذا الواقع وعِلَل اختلافاته.

ثالثًا: بناء مسارات بحث رائدة حول مدارس التفسير عند المفسِّرين:

إنّ حضور المدارس التفسيرية للمفسِّرين وبناءَها بشكلٍ منهجي تكمن إحدى فوائده الكبرى في ما يثيره من مسالك منهجية فارقة في الممارسة ومزاولتها بين المشتغلين في ساحة العمل التطبيقي، وعليه يفتح الباب أمام مسارات بحث كبرى حول هذه المسالك/ المدارس ودراستها تاريخيًّا وفهم كيفيات تشكّلها وجِهات التأثير والتأثر، وكذلك دراسة هذه المسالك من حيث هي وأحراها وأَوْلاها بالعمل التفسيري الكشفي وتقريره وبيان أكثرها وجاهة ونجاعة فيه، وهو ما يثري حقل الدرس التفسيري نفسه بدراسات غاية في الأهمية تُعِين على حسن استيعابنا المنهجي لهذا التفسير وتشكّلاته، وكذلك

تثري واقع البحث في أصول التفسير نفسه وتمدّه بروافد يتمكّن بها من نقاش كليات الواقع التطبيقي القائم للممارسة الكشفية من حيث هي، والفصل المنهجي في ما يكون صالحًا من مسالك هذا الكشف وما ليس كذلك، بحيث يَحُول بقدرٍ كبيرٍ دون تمدد الواقع التطبيقي للعمل التفسيري وفق مسالك كشفية مشكلة في بناءاتها المنهجية ويؤثّر تتابع العمل من خلالها بالسَّلَب على الممارسة وحسن اندفاعتها ويفضي لتشوّش واقعها.

رابعًا: تسليط الضوء على الممارسة التفسيرية في الواقع التطبيقي وإشكالاتها:

هناك تغاير ظاهر جدًّا في مادة التفسير بين المفسِّرين واختلاف في ثمرته، ما ينبئ بشكلٍ جليّ وواضح عن حالة اختلاف مركزي في قضية الممارسة التفسيرية وأنها ممارسات تفسيرية لا ممارسة واحدة كما سيأتي تفصيله، ومع بروز هذا فإنّ حضور الوعي بهذا الجانب في الاشتغال التفسيري وإشكالاته والاهتمام بنقاشه وطرح الحلول لِحَلِّه والتعاطي معه لا يزال ضعيفًا جدًّا في الدرس التفسيري، رغم أهميته في ضبط الممارسة التفسيرية وحفظها من التشوّش وأن تستقبل مسيرتها واقعًا منهجيًّا جديدًا منضبطًا في التعاطي والعمل، وغير ذلك مما بيّناه في غير هذا الموضع[1].

(١) يراجع:

=

وإنّ بناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين من شأنِه أن يؤدّي دورًا مهمًّا في استكشاف الواقع التطبيقي القائم للممارسة وبيان إشكالاته؛ لكون بناء المدارس يركّز على الممارسة التفسيرية نفسها عند المفسِّرين، ويحتاج منهجيًّا لأنْ يكون إزاء ممارسة محدّدة ولها ثمرة موحّدة، بحيث يفحص حالة الاختلاف الحاصلة في الممارسة نفسها بين المفسِّرين كما سيأتي، وهو ما سيبرز بطبيعة الحال -في ضوء اختلاف مادة التفسير وتباينها- حالة الخلاف الحاصلة في الممارسة التفسيرية في الواقع التطبيقي ويُعِين على لحظ ذلك والوقوف عليه.

وإنّ تسليط الضوء على حالة الاختلاف في الممارسة التفسيرية وتغايرها في الواقع التطبيقي مهم جدًّا في تكريس الشعور بهذه الحالة وتثوير البحث في شأن هذه الممارسة والإشكالات الحافّة بواقعها وما ترتّب على ذلك، ودفع الواقع البحثي نحو التعاطي مع هذا كلّه وبلورة الحلول المناسبة لضبط المزاولة التفسيرية ككلّ.

=

١- مقاربة في ضبط معاقد التفسير، محاولة لضبط المرتكزات الكلية للعلم ومعالجة بعض إشكالاته، مقالة منشورة على موقع تفسير.

٢- علوم القرآن؛ نقد العلمية ومقاربة في البناء، خليل محمود اليماني، مركز نماء، ٢٠٢٣، ص٢٨٣ وما بعدها.

ثانيًا: آفاق البحث في المدارس التفسيرية للمفسرين:

في ضوء ما ذكرنا من أهمية البحث في المدارس التفسيرية للمفسِّرين، فإنّنا نحتاج فيه لجهود عديدة جدًّا، حيث نحتاج لضبط هذه المدارس من حيث هي ودراسة علاقاتها ومؤثراتها... إلخ، وحتى يمكننا جَني هذه الثمرات المهمّة **فمن المهم أن يتحوّل البحث في هذا الباب لمسار اشتغال خاصّ على النتاج التفسيري التطبيقي**، بحيث يشتدّ العمل في هذا الباب ويحمَى وتتتابع فيه الدراسات بقوّة، فالبحث في هذا الباب يمثّل نمط اشتغال متمايز في مقاصده وأهدافه وثمراته، فهو يقوم على ضبط مدارس الاشتغال التفسيري للمفسِّرين ويعمل على تحرير هذه المدارس ودراستها وتوسعة الحديث عنها وفق مسارات وصور اشتغال بحثي كثيرة، مما يتّضح جليًّا معه تمايز هذا المسار وخصوصيته في العمل.

إنّ الواقع التفسيري يحفل بالفعل بمسار اشتغال مستقلّ حول مناهج المفسِّرين كما هو معلوم، وهو مقرّر تدريسي مشتهر في الواقع التعليمي المؤسّسي الرسمي وغير الرسمي، وهذا المسار هو أحد العلوم القرآنية المعاصرة، ويقوم على دراسة التفسير عند المفسِّرين من خلال عدد من الجوانب كالنظر في المراحل الزمنية للتفسير (تاريخ التفسير) وميز اتجاهاته التأليفية، والتعريف بالمفسِّرين ومؤلَّفاتهم التفسيرية، وبيان الملامح المنهجية الخاصة باشتغال كلّ مفسِّر أو جملة مفسِّرين في هذه الاتجاهات التفسيرية.

واعتبار الكتابة حول مناهج المفسِّرين علمًا مستقلًّا هو أمر متفهّم في ضوء واقع علوم القرآن الذي ينطلق من اعتبار مسارات البحث الجزئي علومًا مستقلّة، وبغضّ النظر عن غلط إقامة العلوم وبناء العلمية بهذه الصورة كما بيّناه مفصلًا في غير هذا الموضع[١]، إلا أن الكتابة عن مناهج رجال ممارسة معينة لا يناسبها أن تكون مسارًا بحثيًّا مستقلًّا بنفسه كما القائم، وإنما أن تعدّ محورًا رئيسًا في سياق علم خادم للممارسة التفسيرية نفسها وصناعة الوعي بواقعها التطبيقي القائم (علم التفسير)[٢]، فهذا أعون على بيان الغاية المركزية من هذه الكتابة برمّتها في مناهج المفسِّرين وأنّها تتعلّق بصناعة الوعي في نهايتها بالممارسة التفسيرية نفسها وتتكامل مع غيرها من بقية مسارات الاشتغال في العلم على فهم هذه الممارسة عند المفسِّرين بدلًا من أن تكون الحركة البحثية في المسار مجرّد معطيات معلوماتية غير مشدودة لغاية مركزية واضحة.

(١) العلم برأينا هو ما كان قضية كلية لا غير، وأما القضايا الجزئية فمسارات بحث علمي وليست علومًا. يراجع للتفصيل في ذلك: ١) علوم القرآن؛ نقد العلمية ومقاربة في البناء، خليل محمود اليماني. ٢) تصنيف أنواع العلوم؛ قراءة في المنجز وطرح معياري مقترح، بحث منشور على موقع نماء.

(٢) يراجع: علم التفسير؛ أسبابه وأهميته، مع طرح مقاربة تأسيسيَّة، خليل محمود اليماني، بحث منشور على موقع تفسير، وفي هذا البحث بيّنا عدم حضور علم يعتني بالممارسة التفسيرية في واقعها التطبيقي (علم التفسير)، وطرحنا نظرة بنائية لهذا العلم ومحاور البحث فيه.

إنّ الناظر في الكتابة القائمة في هذا المسار يجدها تقوم -كما بيّنّا- على إبراز جوانب شكلية جدًّا في النظر لاشتغال المفسِّرين كتقسيمهم لاتجاهات فقهية وعقدية وعلمية... إلخ، مما لا يفيد في فهم الممارسة التفسيرية للمفسِّرين ولا مسالك اشتغالهم العملي بالتفسير، وفضلًا عن أنّ كثيرًا من التنظيرات التي يبرزها هذا المسار بدراساته في التأريخ للتفسير وتقسيم مؤلَّفاته ودراسة مناهجه وغير ذلك به العديد من الأغلاط المنهجية ويسبّب إشكالات كثيرة في النظر للتفسير كما بيّناه في بعض الكتابات[1]؛ فإنّ المسار بصورته هذه مشوّش في مقاصده وليس له غاية كلية واضحة تُسيّق حالة البحث فيه، فهو يجمع بين صور اشتغال متعدّد على التفسير في الفضاء التطبيقي، كما أنه بلا كبير آفاق ولا جدوى في خدمة الفهم للممارسة التفسيرية القائمة في الواقع، هذا الفهم الذي من المفترض أنه الغرض المؤطّر لكلّ اشتغال تفسيري يهدف لدراسة الواقع القائم للتفسير.

وأمّا حين يرتبط هذا المسار بعِلْم يقوم على خدمة الممارسة التفسيرية (علم التفسير) فإنه يتجرّد للنهوض بغرض محدّد؛ فالاشتغال بتاريخ الممارسة

(١) يراجع: ١) تصنيف التفاسير؛ قراءة في التصنيفات المعاصرة، مع طرح معيار منهجي لتصنيف التفاسير، بحث منشور على موقع تفسير. ٢) تحقيب التفسير؛ قراءة في التحقيب المعاصر مع طرح تحقيب معياري للتفسير، بحث منشور على موقع تفسير. ٣) البناء النظري للتفسير؛ قراءة في المنجز مع طرح رؤية للنهوض بالبناء النظري للتفسير، بحث منشور على موقع تفسير.

عند المفسِّرين وضبط مؤلّفاتها والتعريف برجالها يكون له محاوره الخاصّة به في العِلْم؛ مما يؤدي بمسار البحث في مدارس المفسِّرين ومناهجهم للاشتغال بغرضٍ مركزي واضح وهو بناء هذه المناهج والعمل عليها، ما يفضي بطبيعة الحال لاشتداد الدرس وتركّزه وأن يؤدي دوره بالفعل في خدمة التعرّف على الممارسة التفسيرية في ميادينها التطبيقية.

ومن هاهنا فإنّنا نرى عدم الحاجة لحضور مسار (مناهج المفسِّرين) بهذه الصورة القائمة في الواقع البحثي والتعليمي، وأن يتم اعتباره محورًا من محاور علم التفسير، فهذا أعون له على بروز مقاصده وأن يخرج من حالة البحث الشكلي لأنْ يكون مفيدًا بحقّ في خدمة جانب مركزي للممارسة التفسيرية للمفسِّرين، بأن يتصل باشتغاله ومقاصد العمل فيه على البحث في مدارس التفسير وفق التصور الذي ذكرناه للمدارس، وأمّا مضامينه الحالية فلن تكون كمًّا مهملًا وإنما سيجري توظيفها والإفادة من جيّدها في الكتابات في ساحة العلم بحسب الحال.

وبذلك نكون قد أنهينا الحديث عن أهمية وآفاق الاشتغال بمدارس المفسِّرين في التفسير لننتقل لطرح تصوّر منهجي لبناء هذه المدارس.

المبحث الثاني: بناء المدارس التفسيرية للمفسرين؛ مسار منهجي مقترح:

يسعى هذا المبحث إلى تأمّل مسألة بناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين، وطرح مسار منهجي يمكّن من القيام بذلك في ضوء واقع التفسير.

وسينتظم هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: بناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين؛ مقاربة في مسلك البناء وطريقته.

المطلب الثاني: بناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين؛ مقاربة تطبيقية.

المطلب الأول: بناء المدارس التفسيرية للمفسرين؛ مقاربة في مسلك البناء وطريقته:

بناء المدارس التفسيرية للمفسرين غاية ضرورية لحسن فهم واقع الممارسة التفسيرية وكيفياتها لدى المفسِّرين كما أسلفنا. وفيما يأتي نعرض بالبيان والتوضيح لفكرة المدارس التفسيرية للمفسِّرين وكيفيات بنائها من حيث هي، ثم مسالك القيام بذلك في ضوء الواقع التفسيري التطبيقي وإشكالاته.

أولًا: فكرة المدارس التفسيرية للمفسِّرين؛ نظرة توضيحية:

إنّ بناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين هو أمر يرتبط بالتفسير نفسه، ولا غرو فهو محلّ الاشتغال والمقصود بالعمل لدى المفسِّرين، والناظر لمسألة بناء هذه المدارس يجد أنّ هناك ثلاثة أمور رئيسة في هذا الصدد يجب الإنباه إليها:

أولًا: ارتباط المدارس التفسيرية بالمفسِّرين المنتِجين للتفسير لا غير:

لكلّ ممارسة تطبيقية ثمرة تمثّل محصّلة الاشتغال بهذه الممارسة، والاشتغال بين الممارسين بهذه الثمرة يتعدّد ويتنوّع في الواقع التطبيقي، فهناك اشتغال خاصّ بتوليد وإنتاج الثمرة، وهناك الموازنة بين هذا الحصاد المنتَج وبيان صحيحه من ضعيفه، وهناك مشغَل الجمع للحصاد وترتيبه، وهناك مشغل اختصاره وتيسيره.

ووجود ثمرة منتَجة هو ما يعطي بالأصالة أهميةً لحضور بقية صور الاشتغال الأخرى في الميدان التطبيقي؛ من الموازنة والجمع والاختصار، فلو لم يكن هناك ثمرة منتَجة للممارسة لما كانت هذه المشاغل ولما قامتْ في الواقع التطبيقي، **وعليه فالاشتغال التفسيري المتّصل بفعل الكشف والبيان وبتوليد التفسير هو المقصود بالعمل في مدارس التفسير، فهو ما يفضِي بنا فحصه لإبراز واقع مدارس التفسير بالفعل ومعرفة المسالك المنهجية الكبرى في مزاولة التفسير من حيث هو، لارتباط هذا المسلك بالتفسير نفسه وتوليده**، وأمّا بقية المشاغل فلا يمكن استفادة مدارس التفسير منها، فهي تتعلّق بمسالك عمل على التفسير المنتَج، وهي تُنسب لهذه المسالك حال حرّرنا الفوارق المنهجية بين المزاولين والمشتغلين في كلّ إطار منها، فيكون لدينا مسالك للمفسِّرين في الترجيح وفي الجمع والاختصار للتفسير، وهكذا، فالمسالك هاهنا محكومة بجوانب اشتغالٍ ما على التفسير المنتَج لا ذات التفسير، **ومن ثم يتحرّر في ضوء**

ما ذكرنا ضرورة ربط اصطلاح مدارس المفسِّرين في التفسير بمدارسهم في الكشف والبيان والفعل التوليدي الإنتاجي للتفسير، فهذا ما يقضيه المنطق في النظر واصطلاح المدارس التفسيرية للمفسِّرين متى أطلقنا هذا الاصطلاح.

إنّ المفسِّرين المزاولين لفعل الكشف نفسه هم المقصودون إذًا بالعمل في مدارس التفسير؛ سواء مَن كان اشتغالهم كشفيًّا توليديًّا بصورة شبه كاملة -وهؤلاء يكونون عادة في بداية انطلاقة الممارسة- أو جزئيًّا بأن جاء في إطار اشتغال تفسيري آخر، كأن يكون المفسِّر موازنًا مثلًا أو جامعًا ويقوم بالكشف والتوليد للتفسير في مواضع في ثنايا اشتغاله، وهكذا.

وأمّا المفسِّرون ممن لم يشاركوا في الفعل الكشفي فلا مدخل لهم في مدارس التفسير، ولا يعني هذا عدم دراسة عمل هؤلاء المفسِّرين، فدراستهم مهمّة بلا شك في سياق علم التفسير، لكن ليس باعتبارهم يمثّلون مناهج تفسير وإنما أصحاب مسالك اشتغال بالتفسير، فتضبط مسالك اشتغالهم؛ من الموازنة والجمع والاختصار، ويتم دراسة المنخرطين فيها والتمايزات المنهجية بينهم، فهذا مهم في تكثيف الوعي بمسالك الاشتغال هذه والتوجّهات والقواعد التي حكمت عمل الكَتَبة فيها، وبذلك يتخلّق عندنا بمجموع ذلك كلّه وعيٌ بالممارسة التفسيرية عند المفسِّرين بمختلف صورها وتمثّلاتها.

ثانيًا: بناء المدارس يرتبط منهجيًّا بالنظر في موارد الممارسة التفسيرية عند المفسِّرين وما بينهم مِن تغاير في اللجوء لهذه الموارد في تحصيل التفسير:

بناء المدارس يحتاج لأساس منهجي فارق، بحيث يكون هذا الأساس بمثابة المعيار الذي ننظر من خلاله لممارسات المنتِجين ونقوم بتقسيمهم بحسب موقفهم من هذا المعيار وبناء مدارسهم في ضوء ذلك، فهذا ما يجعل بناء المدارس يستقيم منهجيًّا في ذاته ويسلم من الطعون، وكذا يتمكن من إنجاز غايته في أن يكون أداة تسلّط الضوء على بناءات منهجية في الممارسة نفسها عند الممارِسين.

وهذا الأساس المنهجي يتمثّل برأينا في موارد القيام بالممارسة؛ فلكلّ ممارسة جملة موارد يتم عبرها القيام بالممارسة وتوليد ثمرتها، والاختلاف بين الممارسين في هذه الموارد يُفضي ولا بد لتباين بارز وظاهر في مسلك الممارسة وناتجها، ما يجعلنا نكون بذلك أمام إطار منهجي من داخل الممارسة نستطيع من خلاله بناء المدارس، بيد أن هذا الاختلاف بين الممارِسين في الموارد تارة يرتبط بالموارد نفسها وجودًا وعدمًا، وتارة أخرى يتّصل بجانب فرعي في أحد الموارد أو بقواعد توظيف الموارد نفسها وطريقة استثمارها التركيبي، ولا شك أن التباين المنهجي في الموارد ذاتها هو العنصر الأشدّ تأثيرًا وحسمًا في النظر للممارسة، وهو ما يجعلنا أمام مدارس مختلفة في القيام بها ومزاولتها؛ فمن يفسِّر القرآن مثلًا معتمدًا في ممارسته الكشفية على مجرّد اللغة ومعطياتها

ستختلف ممارسته بصورة بيّنة عمّن يضيف لذلك موارد أخرى كالسنة النبوية وغيرها من بقية موارد التفسير، وهكذا.

كما أن موارد القيام بالممارسة يكون لها بحكم طبيعتها تعلّق بقطاع ضخم من ناتج الممارسة وثمرتها، وعليه فافتقاد الممارسة الإنتاجية للتفسير مثلًا عند المفسِّر لمورد بعينه يؤثّر بقوّة على مقدارٍ كبيرٍ من التفسير المنتَج عنده، ويجعل هذا التفسير مصبوغًا في الجملة بصبغة خاصة، وله نمط استدلالي معين في تقريره يمكن لحظه بيُسر، وأما التباينات المنهجية بين المفسِّرين في توظيف أجزاء معينة من أحد الموارد أو في مسالك التوظيف التركيبي للموارد فإنها تتعلّق بحكم طبيعتها بمواضع قليلة من التفسير، ما يجعل أثرها يكون محدودًا في التفسير ولا تبرز إلا في مواطن بعينها، ومن ثم فلا يضعنا الخلاف المنهجي في توظيف الموارد التفسيرية من حيث هو أمام مدارس متغايرة في المزاولة التفسيرية الإنتاجية نفسها بقدر ما يجعلنا أمام تعدّدية منهجية داخل الإطار المنهجي الواحد في هذه المزاولة؛ ففي المدرسة الواحدة التي تلجأ في طريقة الكشف والتوليد لجملة موارد تفسيرية معينة =يقع اختلاف في جانب من مادة أحد الموارد مثلًا قبولًا وردًّا، أو في طريقة توظيف هذه الموارد في إطارها التركيبي، فهذا عند التعارض يقدِّم -لأسباب معينة- دلالة مورد كذا على دلالة مورد كذا، وآخر يخالفه في هذا، وغير ذلك مما يظلّ في نهاية الأمر خلافًا جزئيًّا في إطار إنتاجي واحد.

وحاصل ذلك أن بناء المدارس التفسيرية يرتبط بالنظر للموارد التفسيرية نفسها والخلافات في حضورها في المزاولة من عدمه، فهذا ما يجعلنا أمام معيار موضوعي ثابت من داخل الممارسة، نستطيع من خلاله ميز المدارس التفسيرية بطريقة منهجية منضبطة قادرة على تعميق النظر للممارسة عند المشتغلين وبيان مسالكهم وطرائقهم في المزاولة[1].

ثالثًا: تسمية المدارس بحسب النمط المنهجي الخاصّ بها في المزاولة:

من المهم أن تكون تسميات المدارس الإنتاجية معبرة بصورة مباشرة عن طبيعة الأنماط والخطوط المنهجية المستعملة في المزاولة عند أصحاب هذه المدارس، فهذا مفيد في تركيز النظر على المناهج الموظّفة في الاشتغال

(١) بناء المدارس الإنتاجية في الممارسات يعتوره تشوّش منهجي في التراث في كثير من الأحيان، ومن الأمثلة على ذلك: هذا التقسيم الشهير في الميدان الفقهي، وما يُذكر من مدرسة الرأي (مدرسة العراقيين) في مقابل مدرسة الحديث (مدرسة الحجازيين)، فهذا تقسيم مشكل منهجيًّا وليس له جهة معيارية منضبطة في تأسيسه، وإلا فأهل الحديث مقولاتهم هي رأي واجتهاد منهم، فضلًا عن كون أهل الرأي لا يهملون الحديث في بناء مقولاتهم. وكذلك الحال نلحظه مع التقسيم الشائع في التعامل مع النصوص ووجود مدرسة عقلية تقدّم العقل على النقل في مقابل مدرسة تفعل العكس، فهذا تقسيم مشكل كذلك، فالنصوص لا تتكلّم وإنما ينطق بها الرجال، والعقل أداة فهم النصّ عند الجميع، وما نذكره ونعتبره استدلالًا نقليًّا هو نظر عقلي في النصوص، ولا يمنع أن يكون هناك مدرسة مآل منهجها إهمال دلالات النصّ ومعطياته في مقابل مدرسة أخرى مآل منهجها العكس من ذلك، لكن بناء المدارس نفسه لا يكون في ضوء ما قد يظهر بعد من لوازم المناهج ومآلاتها التي قد لا تكون مقصودة ابتداء لأصحابها، ولكن يحسن أن يتم وفق ما ذكرنا من تأمّل الموارد والخلاف فيها وجودًا وعدمًا في المزاولة حتى ينضبط منهجيًّا ويكون مفيدًا بحقّ في تعميق النظر في الممارسات نفسها عند الممارسين والمباني المنهجية الفارقة في ذلك من داخل رحم الممارسة، ولا يصدر حمولة سلبية عن الممارسين.

التفسيري الإنتاجي، وأن تكون هذه المناهج في البؤرة، وصحيح أن هناك رجالًا بأعيانهم هم مَن يشققون الأنماط المتغايرة في الممارسة ويتبعهم فيها غيرهم من المشتغلين، ما يجعل مساغًا لإمكان تسمية المدارس برجالها، فتكون هذه مدرسة فلان وهذه مدرسة فلان، غير أن تسمية المدارس بحسب مناهجها التي ترتكز عليها يجعلنا نكون بهذه التسمية مع المناهج لا الأشخاص وهو أَوْلَى، وكذلك يجعل التسميات كاشفة بنفسها عن مسالك الاشتغال في الممارسة ودالة عليها بصورة مباشرة؛ ما يقربنا من الممارسة الإنتاجية نفسها ولحظ التغاير المنهجي الحاصل فيها بين المزاوِلين[1].

وتسمية المدارس بما يدلّ على مسلكها الإنتاجي هو أمر يجري من خلال تحرير هذه المسالك المنهجية المتغايرة نفسها في العمل الإنتاجي واختيار العنوان الواصف لما يختصّ به كلّ واحد منها ويبرز من خلاله تمايزه المنهجي وفرادته في سياق الفعل الإنتاجي داخل الممارسة.

وإذا كان بناء مدارس التفسير يتم من خلال ما ذكرنا من النظر للمفسِّرين المزاوِلين لفعل الكشف والتوليد للتفسير وفحص الموارد التفسيرية عند هؤلاء المفسِّرين، فسنحاول فيما يلي بيان كيفيات القيام بذلك في ضوء الواقع العملي للممارسة التفسيرية الذي يمور بخلافات عديدة.

---

(١) يعاني منجز بناء المدارس في التراث من عدم ضبط منهجي كما أشرنا، وهذه النظرات المنهجية التي ذكرنا من الممكن أن تسهم في إعادة تثوير الاشتغال به على نحو أفضل.

ثانيًا: بناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين في ضوء الواقع التطبيقي للممارسة التفسيرية:

إنّ الناظر لبناء مدارس التفسير الخاصّة بالمفسِّرين وفق هذا التصور الذي بينَّا يجده أمرًا محيرًا معنتًا؛ لكون التفسير نفسه لم تنضبط ممارسته في الميدان التطبيقي بقضية اشتغال واحدة، ولم ينضبط له مفهوم معيّن، ولم تتّحد له ثمرة، وإنما هناك ألوان مختلفة ومتباينة من التفسير في المصنّفات، ما ينبئ عن تغاير في الممارسة التفسيرية نفسها واختلاف مقاصدها من حيث هي، وهو ما يصعِّب بطبيعة الحال من بناء مدارس التفسير، وإلا فليس هناك ممارسة تفسيرية لها قضية اشتغال وثمرة محدّدة بحيث نبحث الموارد الإنتاجية لهذه الممارسة ونميز المدارس فيها بحسب حالة التغاير في هذه الموارد بين المفسِّرين. وفيما يأتي نجلّي إجمالًا دلائل هذا التباين في قضية الممارسة التفسيرية ليبرز الإشكال[1]، ثم نبيّن مسلك التعامل معه في بناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين:

- تباين قضية الممارسة التفسيرية:

لهذا التباين دلائل كثيرة؛ أهمها ما يأتي:

---

(١) سنسوق هاهنا عيون الدلائل بصورة موجزة من خلال ما ذكرنا في كتابنا (علوم القرآن؛ نقد العلمية ومقاربة في البناء، ص٢٨٥ وما بعدها)، ولمن أراد التوسّع يمكنه مراجعة مقالتنا: مقاربة في ضبط معاقد التفسير، محاولة لضبط المرتكزات الكلية للعلم ومعالجة بعض إشكالاته.

أولًا: تباين مادة التفسير في كتب التفسير:

الناظر في واقع التفسير المنتَج يلحظ أن التفسير تتباين فيه طبيعة الدائرة الحاكمة لنسق الاشتغال التفسيري ذاته ولا يجمعها جامع كما يظهر جليًّا مِن تأمُّلِ مادة التفسير في التصانيف التفسيرية؛ فهناك مفسِّر تدور مادته التفسيرية في فلَك المعاني وما يتّصل بها إنتاجًا وتحريرًا... إلخ، وهناك مفسِّر يشتغل بالمعاني إضافةً لأمور أخرى؛ كتقرير الأحكام وبيان الجوانب اللغوية والبيانية... إلخ، وهناك مفسِّر آخر تَبْرُز في مادته العناية ببيان المقاصد العامة للنصّ في التشريع ومنهجه إزاء شؤون الحياة والمجتمع، ورابعٌ تظهر في تفسيره العناية بالجانب الوعظي الهدائي... إلخ.

يقول محمد عبده واصفًا توجّهات مادة التفسير: «التفسير له وجوه شتّى: (أحدها): النظر في أساليب الكتاب ومعانيه وما اشتمل عليه من أنواع البلاغة ليعرف به علوّ الكلام وامتيازه على غيره من القول، سلك هذا المسلك الزمخشري، وقد ألمّ بشيء من المقاصد الأخرى ونحا نحوه آخرون. (ثانيها): الإعراب؛ وقد اعتنى بهذا أقوام توسّعوا في بيان وجوهه وما تحتمله الألفاظ منها. (ثالثها): تتبّع القصص، (...). (رابعها): غريب القرآن. (خامسها): الأحكام الشرعية من عبادات ومعاملات والاستنباط منها، (...). (سادسها): الكلام في أصول العقائد ومقارعة الزائغين، ومحاجّة المختلفين، وللإمام

الرازي العناية الكبرى بهذا النوع. (سابعها): المواعظ والرقائق، (...). (ثامنها): ما يسمونه بالإشارة...»[(١)].

إنّ تلك الصور من المادة التفسيرية التي يظهر بينها التضاد والاختلاف وعدم وجود حيثية محدّدة للعمل التفسيري يتتابع المفسِّرون في تعاطي التفسير من خلالها، كما يظهر وقوع التداخل في العمل التفسيري مع قضايا اشتغال ممارسات خاصّة بفنون أخرى، لا سيّما ما يتعلّق باستخراج الأحكام الشرعية وما يتصل بذلك من تقريرات والذي هو مشغل معرفي لفنون قائمة.

ثانيًا: تباين مفهوم التفسير:

الناظر في تعريفات التفسير يلحظ بجلاء أن هذا المصطلح يكتنف مفهومَه خلافٌ ظاهر، وفيه اتجاهات؛ هي:

أولًا: هناك مَن يقصر هذا المفهوم على تبيين المعاني وكشفها كما نجده خاصّة عند الدكتور مساعد الطيار الذي رجّح أن التفسير هو: «بيان معاني

(١) تفسير المنار، رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م، (١/ ١٧- ١٨). ويمكن أن يضاف لما ذكره عبده كذلك بحث وجوه التناسب بين الآيات والسور، وكذا استقراء موضوعات السور وبيان مقاصد النصّ، وكذا إبراز منهج القرآن وتصوراته إزاء العديد من القضايا. يراجع في الإشارة لبعض ذلك: التحرير والتنوير، ابن عاشور، الدار التونسية للنشر- تونس، ١٩٨٤، (١/ ٨).

القرآن»[(١)]. ولهذا الترجيح الذي ذكره الدكتور مساعد امتداد كبير في تصانيف التفسير، وقد تبنّى رأيَ الدكتور مساعد في مفهوم التفسير عددٌ من الباحثين المعاصرين في التفسير.

ثانيًا: هناك مَن يوسِّع المفهوم ليشمل أمورًا أخرى إضافة للمعنى؛ كسردِ الحِكَم واستخراج الأحكام والهدايات... إلخ، كما نجده عند أبي حيان[(٢)]، والزركشي[(٣)]، وابن عاشور[(٤)]، ولهذا المفهوم حضور كبير جدًّا في الواقع التطبيقي للتفسير.

---

(١) مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبّر والمفسِّر، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط: الثانية، ١٤٢٧هـ، ص٥١ وما بعدها.

(٢) عرّف أبو حيان التفسير بقوله: «التفسيرُ: علم يُبْحَث فيه عن كيفيةِ النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها وأحكامِها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تُحْمَل عليها حالة التركيب، وتَتِمَّات ذلك». البحر المحيط، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر- بيروت، ط: ١٤٢٠هـ، (١/ ٢٦).

(٣) عرّف الزركشي التفسير بأنه: «علم يُعْرَف به فهْمُ كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحِكَمِهِ». البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ت: عبد القادر عطا، دار الفكر، ١٤٢٩هـ/ ١٤٣٠= ٢٠٠٩م، (١/ ٣٣). وعرَّفَه مرة أخرى بأنه: «علمُ نزول الآية، وسورتها وأقاصيصها، والإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مكيِّها ومدنِيِّها، ومُحكمها ومُتشابِهِها، وناسخها ومنسوخها، وخَاصِّها وعامِّها، ومُطلَقِها ومُقَيَّدها، ومُجمَلِها ومُفَسَّرها». البرهان في علوم القرآن، الزركشي، (٢/ ١٦٣- ١٦٤).

(٤) عرّف ابن عاشور التفسير بأنه: «اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن وما يستفاد منها باختصار أو توسّع». التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، (١/ ١١).

ثالثًا: هناك من يرى المفهوم في الاشتغال بما وراء المعنى؛ كمحمد عبده الذي يقول مبينًا مفهوم التفسير عنده: «والتفسير الذي نطلبه هو فهم الكتاب من حيث هو دِين يرشد الناس إلى ما فيه سعادتهم في حياتهم الدنيا وحياتهم الآخرة»[(١)]. وهذه الوجهة في مفهوم التفسير التي قرّرها عبده لها حضورٌ كبيرٌ في الواقع التفسيري التطبيقي بعده، وهي وجهة راجحة عند بعضهم في المفهوم.

يقول مثلًا الدكتور/ زياد الدغامين: «وإذا كان الأصل اللغوي لهذا المفهوم [التفسير] يدلّ على (إظهار المعنى)؛ فإنّ أَوْلى مهمّاته هي إظهار هداية القرآن وإعجازه في إطار المواجهات الحضارية بين هذه الأمة والأمم الأخرى على مختلف الصعد...، هذا فضلًا عن المهمّة الأساسية لتفسير القرآن، وهي إظهار الحلول القرآنية للمشكلات التي تواجه أمة الرسالة ابتداء، بل التي تواجه المجتمع البشري عمومًا»[(٢)].

إنّ هذا الاختلاف بين المعرِّفين يدلّ بشكلٍ أو بآخر على وجودِ تباين واضح بينهم في تصوّر مفهوم التفسير وحدوده، وهو ما يؤشّر بقدرٍ بَيِّنٍ كذلك على اختلاف حيثيّة العمل التفسيري ذاته وما يُراد تحديدًا من ورائه.

---

(١) تفسير المنار، رشيد رضا، (١/ ١٧).

(٢) تفسير القرآن؛ إشكالية المفهوم والمنهج، زياد خليل الدغامين، بحث منشور بمجلة (المسلم المعاصر)، العدد: ٨١، ص١٦.

ثالثًا: النظر في مراحل التفسير عبر التاريخ:

من خلال تحقيبنا للتفسير في ضوء حيثية ممارسته ألفينا أنّ التفسير مَرّ بثلاث مراحل رئيسة؛ هي[1]:

المرحلة الأولى: الاشتغال بتبيين المعنى: في هذه المرحلة كان الاشتغال التفسيري متركِّزًا حول تبيين المعنى -على خلاف في مفهوم المعنى- دون توسّع فيما وراء ذلك من استنباط الأحكام والحِكَم واللطائف البيانية ومعالجة الشبهات... إلخ مما سيظهر في المرحلة الثانية. وهذه المرحلة تمثّل من حيث الإطار التاريخي بدايات انطلاقة التفسير حتى نهايات القرن السادس الهجري.

المرحلة الثانية: الاشتغال بتبيين المعنى وما وراء المعنى: وهذه المرحلة يبرز فيها الاشتغال بالمعنى وما هو وراء المعنى التفسيري من بيان النكات البيانية واستنباط الأحكام الشرعية والهدايات والردّ على الشبهات الفكرية والعقلية لبعض الفِرَق والمقولات التي ظهرت عبر التاريخ، وسرد الهدايات والمواعظ، وغير ذلك. وهذه المرحلة تبدأ من أواخر القرن السادس الهجري حتى نهايات القرن الرابع عشر.

---

(١) يراجع: تحقيب التفسير؛ قراءة في التحقيب المعاصر مع طرح تحقيب معياري للتفسير، بحث منشور على موقع تفسير.

المرحلة الثالثة: الاشتغال بما وراء المعنى: يبرز في هذه المرحلة الاشتغال بما وراء المعنى التفسيري، حيث يغلب عليها الاهتمام بتتبّع الجانب الهدائي للقرآن الكريم، وبيان رؤية القرآن إزاء العديد من القضايا، وتسليط الضوء على كيفية الحياة بالقرآن، ومعالجة المشاكل المجتمعية المتعدّدة والمختلفة من خلال الهدي القرآني؛ فهناك بيان قرآني للمشاكل السياسية والفلسفية الفكرية والقضايا الخُلقية والاجتماعية، كما يبرز فيها كذلك تتبّع النظرة الكلية للسور القرآنية التي تبرز الموضوع العام لكلّ سورة، وغير ذلك من صور الممارسة التفسيرية التي لم يكن تبيين المعاني مهيمنًا عليها ولا حاضرًا فيها بذات الحاصل في المرحلتَيْن السابقتَيْن. وهذه المرحلة الثالثة تبدأ من أواخر القرن الرابع عشر الهجري حتى العصر الحالي.

وفي ظلّ هذا التحقيب يظهر لنا وجود اختلاف حقيقي في قضية الممارسة التفسيرية بين الممارسين للتفسير وعدم اتحاد هذه القضية بينهم، بل وصل هذه الاختلاف ذروته مع المرحلة الثالثة التي تمثّل اختلافًا جذريًّا مع ما تَقَدَّمها، لا سيما المرحلة الأولى التي برز فيها الانشغال بتبيين المعنى فقط.

إننا وفي ضوء ما ذكرنا يمكننا القول بأننا إزاء الممارسة التفسيرية لسنا بصدد ممارسة واحدة منضبطة في قضيتها، وإنما أمام فضاء عام يكتنز بداخله ويحمل في طيّاته عددًا من الممارسات المعرفية المتنوّعة والمختلفة.

في ضوء اختلاف قضية الممارسة التفسيرية نفسها وتباين حيثية اشتغالها وما جلبه مِن تغايرِ مفهوم التفسير واختلاف ثمرته بين المفسِّرين، فمِن المتعذّر محاولة ضبط المدارس التفسيرية للمفسِّرين ككلّ عبر التاريخ التفسيري؛ لعدم وجود ممارسة واحدة توارَد عليها المفسِّرون ونستطيع أن ننظر لمواردها الإنتاجية عندهم ونتأمّل ما كان بينهم مِن تغايرٍ منهجي في اللجوء لهذه الموارد ونقِيم المدارس التفسيرية في ضوء ذلك التغاير.

فبدون حضور مثل هذه الممارسة الواحدة فإنّ عملية ميز المدارس على طول التراث التفسيري لن تخضع بذلك لموارد بعينها يجري دراسة حال جميع المفسِّرين المنتجين للتفسير إزاءها كما المفترض، ولكننا سنكون إزاء تغاير في جهات النظر للموارد نفسها وتباين في طبيعتها، وهو أمر مشكل ويجعل عملية الميز للمدارس مشوشة في بنائها المنهجي العام وليس لها مركز كلي ينسحب على جميع المفسِّرين وتُبنى مواقفهم بحسب وضعيتهم إزاءه.

وإنّ المتأمّل في هذا الحال وكيفية بناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين =يجد أننا بحاجة ولا بد لفحص الممارسات داخل العمل التفسيري الإنتاجي للتفسير وتحريرها وبيانها، ثم دراسة المدارس داخل كلّ ممارسة منها بحسب طبيعة الموارد الخاصّة بها وحالات الاختلاف فيها بين الممارسين المنضوين تحت لوائها.

وصحيح أنّ هذا لن يجعلنا أمام موارد بعينها للتفسير ننظرها -كما المفترض- عند جميع المفسِّرين القائمين بفعل الكشف والبيان، وكذلك لن يجعلنا أمام مدارس تفسيرية وأطر وأنساق منهجية متغايرة في توليد أمر واحد كما المتوقّع، ولكننا سنكون أمام جملة مدارس غير متحدة في العمل التفسيري نفسه، ولكل منها وجهة خاصّة فيه، ولكن هذا الحل الذي ذكرنا فرضه علينا واقع العمل التفسيري نفسه وما فيه من اختلافات جذرية وأننا لسنا عمليًّا بإزاء ممارسة واحدة لها إطارها الواحد[1]، وإنما فضاء به عدد من الممارسات يتعذر تمامًا قراءتها جميعًا من خلال موارد واحدة، ويتوجب قراءة كلّ واحدة منها على حدة بحسب طبيعتها الخاصة ثم ترتيب المدارس بداخلها بناءً على التغاير في الموارد الإنتاجية المتعلّقة بها.

وبذلك نكون قد أنهينا الحديث عن المسار المنهجي لبناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين في ظلّ إشكالات الممارسة التفسيرية، وفيما يأتي نحاول تقديم رؤية تطبيقية تبرز التنزيل العملي لهذا المسار والقيام بمحاولة بناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين من خلاله.

---

(١) في ضوء هذا الواقع للعمل التفسيري فإن القول بأن لدينا ممارسة تفسيرية فيه تجوّز كبير وإشكال؛ لافتقاد الممارسة التفسيرية لقضية منضبطة وثمرة محدّدة، وسيأتي معنا مزيد تعليق على الممارسة التفسيرية وحاجتها لضبط.

المطلب الثاني: بناء المدارس التفسيرية للمفسرين؛ مقاربة تطبيقية:

تحرّر معنا فيما سَلَف مسار منهجي لبناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين، وفيما يأتي سنحاول أن نقدّم مقاربة تطبيقية لهذا البناء في ضوء هذا المسار، وقبل الولوج لذلك الغرض يجدر الإنباه للآتي:

أولًا: التراث التفسيري التطبيقي هائل السّعة، وضبط مختلف مدارسه وفق المسار الذي ذكرنا لا يسعنا القيام به؛ إِذْ يحتاج النهوض به لدراسات مطوّلة وعديدة، ولكن غاية ما نريد تقديمه هاهنا يتمثّل في إبراز خارطة تطبيقية أوّلية لمدارس التفسير تتبيّن من خلالها صورة التنزيل العملي التطبيقي للمسار المنهجي الذي حدّدنا قبل لضبط المدارس التفسيرية للمفسِّرين وتوضيحه وبيان كفاءته المنهجية ومزاياه في حُسْن الضبط المنهجي للمدارس، وغير ذلك من الفوائد التي ذكرنا، وتكون هذه الخارطة بمثابة فاتحة لدراسات أخرى في هذا الباب تحاول هي أن تبني تلك المدارس وتتوسّع في الحديث عنها والكلام عليها من جوانب متعدّدة.

ثانيًا: الممارسة التفسيرية التي سنعمل عليها هي الممارسة الخاصّة بإنتاج المعنى (تقرير المدلول)، ولا غرو فهي الممارسة الأبرز في سياق العمل

التفسيري والأكثر هيمنة في تاريخه كما حرّرناه في غير هذا الموضع[١]، ومن ثم يتيح العمل عليها أن نتصل باشتغال مركزي ومحوري في العمل التفسيري[٢].

والناظر في الواقع التفسيري الخاصّ بهذه الممارسة يجد أنّ هناك خلافًا في مفهوم المعنى التفسيري الناتج عن الممارسة التفسيرية المشتغلة بتبيين المعنى والكشف عنه؛ فهناك المعنى المراد/ المعنى السياقي، والمعنى اللغوي، والمعنى الإشاري، وهذا وإن كان قد لا يخرجنا إجمالًا عن كوننا أمام ممارسة تفسيرية متمايزة في اشتغالها ووحدة هذا الاشتغال، بغضّ النّظر عن التباين في الثمرة النهائية الذي يدلّ على حاجة هذه الممارسة فقط لضبط قضيتها

(١) فقد بيّنا أن الممارسة التفسيرية مرّت بثلاث مراحل، وأنّ تبيين المعنى هيمَن على بداية انطلاق هذه الممارسة ومثّل مرحلتها الأولى، وكذلك ظلّ حاضرًا في المرحلة الثانية، ولم يقع الانفلات منه إلا في المرحلة الثالثة. يراجع: تحقيب التفسير؛ قراءة في التحقيب المعاصر مع طرح تحقيب معياري للتفسير.

(٢) كما أن الاشتغال بتحرير المدارس الخاصّة بالمعنى تحديدًا يضعنا ولا بد في قلب جدل المعنى، وهو الجدل الأكثر أهمية في الممارسة في ضوء مركزية إنتاج المعنى في العمل التفسيري، ويدفع نحو إعادة بناء الاهتمام البحثي بالمعنى التفسيري، لا سيما في ضوء حالة الإهمال له التي فرضتها المرحلة الأخيرة في الممارسة التي اهتمت بالعمل فيما وراء المعنى، ما أدّى لضمور التشاغل بالمعنى وقلّة العناية به وبالكتابات الخاصّة به، وهو أمر ترتبت عليه إشكالات كثيرة في التكوين العلمي لدارسي التفسير وفهمهم لمركزياته وعصبه، وطريقة نظرهم لمؤلَّفاته وخارطة كتبه وما يحتاج منهم للإقبال عليه بصورة أكبر من غيره، إذ انقلبت الصورة في ذلك كلّه، فالمعنى الذي هو أصل في الممارسة على طول التاريخ ويمثل نواة صلبة فيها صار هامشيًّا في التصوّر وقُدِّم عليه غيره مما ولّده التشاغل بما وراء المعنى، وكذا الحال في التعامل مع كتب التفسير.

كما سنشير لاحقًا، لكن هذا لا ينفي حقيقة أنّ لكلّ معنى من هذه المعاني مفهومًا متمايزًا تمامًا ولا يلتقي مع غيره في موارد تحصيله -كما سيأتي-، ما يجعل بيان كلّ معنى من هذه المعاني والكشف عنه ممارسة خاصّة يتوجّب قراءتها بحسب طبيعتها وتحديد مدارسها بحسب التغاير في الموارد المعتمدة، ومن ثم فحتى يمكننا العمل فإنّنا سنركّز على أحد هذه المعاني فقط دون بقيّتها، وهو المعنى المراد باعتبار وفرة النتاج فيه -كما سنشير-، بحيث نظلّ معه بإزاء اشتغال مركزي في العمل التفسيري، وسنكتفي بمعالجة الحديث عن الممارسة اللغوية والإشارية من حيث هي فعل كشفي وبياني للمعنى، فنعمل على إبرازها دون الولوج إلى تفاصيل واقعها التطبيقي وتبايناته المنهجية، فبهذا يمكننا تقديم رؤية أوّلية جامعة للممارسة الخاصّة ببيان المعنى.

ثالثًا: كان لنا اشتغال تأمّلنا فيه الممارسة التفسيرية ورجّحنا -لأسباب بيّناها- ضرورة ربط قضيتها ببيان المعنى المراد ورأينا أنها -في ضوء ذلك- ممارسة تأويلية لا تفسيرية[(١)]، ونحن هاهنا لن نسير وفق هذا الترجيح، وإنما نحن سنحاول إقامة المدارس المشتغلة ببيان المعنى والكشف عنه، بِغَضّ النظر عن مفهوم هذا المعنى وهل هو المعنى المراد أم لا، كون هذا ما يمكننا من

(١) يراجع: علوم القرآن؛ نقد العِلْمية ومقاربة في البناء، خليل محمود اليماني، مركز نماء، ص٢٨٥ وما بعدها.

ضبط مدارس التفسير بحسب واقعها القائم في التاريخ، وهو الغرض الرئيس لنا هنا، كما أن إقامتنا للمدارس وفق المسار والإطار المنهجي الذي ذكرنا ستُبرز تلقائيًّا إشكال الممارسة التفسيرية ككلّ وحاجتها لإعادة ضبط وتأسيس، ومن ثم حفز المجتمع البحثي لاحقًا صوب النقاش في هذا الأمر بالغ الأهمية والأولوية وتقديم المطارحات فيه.

ومن المهم هاهنا أن نقدّم بين يدي ما نريد القيام به حديثًا موجزًا عن المعنى وصوره في الواقع التطبيقي للتفسير (اللغوي، والسياقي، والإشاري)، وبيان موارد إنتاج المعنى السياقي خاصّة، بحيث يحصل التصوّر لأمر المعنى ككلّ وموارد المعنى الذي سنفحص مدارس إنتاجه:

صور المعنى التفسيري:

الناظر للمعنى التفسيري عند المفسِّرين يجد أنّ هذا المعنى لم يتّخذ نمطًا واحدًا توارَد المفسِّرون عليه كثمرة للممارسة التفسيرية، وإنما جاء المعنى على ثلاثِ صور، بيانها فيما يأتي:

الأول: المعنى اللغوي: والمراد به مدلول لغوي معيّن لألفاظ الآية. وتسميته باللغوي لكونه يرتبط بالألفاظ ودلالتها من حيث معناها في اللغة، ومن ذلك: تفسير (النبأ العظيم) في قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [النبأ: ١- ٢]، بالخبر العظيم، فهذا بيان للنبأ في سياق معناه في اللغة.

الثاني: المعنى المراد/ المعنى السياقي: وهو بيان للمقصود التركيبي للآية، وتسميته بالمراد أو السياقي لكونه يعبّر عن المراد من وراء مجموع الألفاظ ويترجِم المعنى المقصود في ضوء دلالات السياق الحافة بالكلام، ومن ذلك: تفسير (النبأ العظيم) في قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [النبأ: ١- ٢]، بالقرآن أو البعث، فهذا بيان للمراد في ضوء قرائن سياقية معيّنة خاصة بالنزول وحال المخاطبين.

الثالث: المعنى الإشاري: الإشارات هي معانٍ وجدانية رمزية تقوم صِلَتها بالآي بحسب اعتبارات ذوقيّة عند من ينتجها لا غير، ومنه قول سَهْل التستري في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَتِلۡكَ بُيُوتُهُمۡ خَاوِيَةَۢ بِمَا ظَلَمُوٓاْۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ﴾ [النمل: ٥٢]: «الإشارة في البيوت إلى القلب؛ فمنها ما هو عامر بالذِّكْر، ومنها ما هو خَرِب بالغفلة. ومَنْ ألهمه اللهُ -عز وجل- بالذِّكْر فقد خلّصه من الظّلم»[(١)]، وقول القشيري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآۚ أُوْلَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمۡ أَن يَدۡخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَۚ لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ [البقرة: ١١٤]: «الإشارة فيه أنّ الظالم مَن خرّب أوطان العبادة

(١) تفسير التستري، التستري، ت: باسل عيون السود، منشورات محمد عليّ بيضون/ دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ، ص١١٦.

بالشهوات، وأوطان العبادة نفوس العابدين. وخرّب أوطان المعرفة بالمُنى والعلاقات، وأوطان المعرفة قلوب العارفين. وخرّب أوطان المحبة بالحظوظ والمساكنات، وهي أرواح الواجدين. وخرّب أوطان المشاهدات بالالتفات إلى القربات وهي أسرار الموحدين»[(١)].

موارد بيان المعنى المراد/ السياقي:

من خلال تأمّلنا لموارد الكشف عن المعنى المراد ألفينا أنها راجعة بصورة رئيسة للآتي:

أولًا: القراءات القرآنية.

ثانيًا: السُّنّة النبوية.

ثالثًا: لغة العرب.

رابعًا: السياق.

وأما عن المورد الأخير (السياق) فمنه سياق داخلي وسياق خارجي، **أمّا السياق الداخلي** فيشمل سابق الآية محلّ التفسير ولاحقها من آيات القرآن، وكذلك نظائرها، وسياق السورة التي تَرِد فيها الآية، وكذلك سياق القرآن نفسه الذي تنتمي إليه السورة، وأيضًا مؤشرات ومعطيات طريقة نَظْم الآي.

---

(١) لطائف الإشارات، القشيري، ت: إبراهيم البسيوني، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب- مصر، الطبعة: الثالثة، (١/ ٢١٤).

وأمّا السياق الخارجي فيشمل جُملة من المرويات المتعلّقة بمناسبات النزول وبيئة النزول وأحوال المخاطبين، وكذلك تفصيل القول في بعض القضايا التي عالجها القرآن، وهذه المرويات تشمل تفصيلًا ما يأتي: مرويات النزول، وأحوال العرب، والسِّيَر والمغازي، والإسرائيليات، ومرويات التاريخ العام مما يتّصل بما طرقه النصّ القرآني من أحداث ووقائع تاريخية[١].

أولًا: مدارس بيان المعنى المراد:

في ضوء ما بيّنّا في أمر بناء المدارس، فبناء مدارس المفسِّرين في تبيين المعنى المراد هو أمر يتّصل بالنظر في الموارد التي ذكرنا لبيان هذا المعنى وموقف المفسِّرين منها وجودًا وعدمًا في العمل الكشفي البياني، وكذلك يجري ضبط التعدّدية المنهجية ضمن المدرسة والإطار المنهجي الواحد في توظيف موارد محددة =عبر تأمل تغاير النظر حول مادة بعض الموارد داخل هذا الإطار وتغاير البناءات القاعدية في التعامل مع الموارد نفسها وتوظيفها في طريقة

(١) نحن نفيد هاهنا في النظر للسياق من معطيات الدرس اللساني الحديث، وهي إفادة لا غبار عليها فيما نرى، بل هي أرتب في ترتيب النظر للموارد التفسيرية وفهم دورها الوظيفي في التفسير، وقولنا بوجود سياق خارجي للقرآن الكريم لا صِلَة له أبدًا بالجدل الذي يثيره بعضهم حول القرآن نفسه وتأثّره بالبيئة... إلخ، وإنما هو استحضار لسياق حافّ بالفعل بالمضمون القرآني نفسه ومعطياته التي يذكرها، ومن المهم استحضار هذا السياق بكافة موارده لضرورته في فهم الآي وتفسيرها، وكذلك التعمق في إدراك المفاهيم القرآنية.

الكشف والبيان، ولا شك أنّ فَحْص مدارس المفسِّرين في بيان المعنى المراد مما يحتاج لجهدٍ كبيرٍ ودراسات متعدّدة، وكلامنا على مدارسه مربوط بما ذكرنا قبل من غاية الجهد التطبيقي، وقبل الولوج في هذا الجهد يجدر الإنباه للآتي:

أولًا: المدارس التفسيرية الخاصّة ببيان المعنى المراد يتعذّر بناؤها بشكلٍ مدقّق ومفصّل ما لم يكن لدينا ثروة نظرية تبيّن أولًا أصول المفسِّرين المشتغلين بالكشف عن المعاني، أي بيان لطبيعة الموارد التفسيرية لهؤلاء المفسِّرين والقواعد التي حكمَت توظيفهم لبيان المعاني من خلال هذه الموارد.

وفي ضوء قلّة الدراسات التي عنيت بتتبّع المعنى وموارده عند المفسِّرين المشتغلين ببيان المعنى المراد، فإنّ تحديدنا للمدارس الكشفية البيانية لهذا المعنى وميزنا لها سيكون بيانًا للمدارس نفسها دون ولوج للخلافات والتباينات المنهجية التفصيلية داخلها إلا بقدرٍ محدودٍ وفي بعض المدارس التي يبرز لنا بداخلها حضور خطوط منهجية كبيرة متغايرة بسبب النظر لجوانب معينة من الموارد، وكذلك سيكون هذا البيان محض اجتهاد ووجهة نظر تحرّرت لدينا من خلال معايشتنا للممارسة التفسيرية في الواقع التطبيقي عند المفسِّرين، الأمر الذي يمكن لحركة البحث فيما يأتي إثباته أو تعديله بحسب معطيات البحث ونتائج الدرس المتوسّع حول هذه المدارس.

ثانيًا: سنركز بطبيعة الحال على البيان لأهم الخصائص المنهجية عند هذه المدارس في المزاولة التي استحقّت بها كلّ واحدة منها أن تكون مدرسة تفسيرية خاصّة، بحيث تبرز المدارس ويتّضح سياقها العام ووجوه التمايز بينها، وذلك بصورة موجزة ومركّزة، وعليه فلن نتوسّع في ذكر تفاصيل تعريفية بالمفسِّرين أصحاب المدارس وحياتهم والمؤثرات الخاصة بهم... إلخ. كما أننا سنحاول أن نقدّم تقويمًا منهجيًّا موجزًا كذلك لكلّ مدرسة يُعين على تثوير النظر إليها ولطريقتها من حيث هي في البيان والكشف، وبيان نجاعة هذه الطريقة في العمل الكشفي عن المعنى[(١)].

وفيما يأتي نشرع في المقصود، ونذكر المدارس التفسيرية الخاصة بالكشف عن المعنى المراد/ السياقي.

يقوم البيان للمعنى المراد على إبراز المراد التركيبي للآي، ويعتمد في ذلك على اللجوء لتوظيف واستثمار الموارد التفسيرية التي سبق وذكرنا، وهذه الممارسة هي الأوسع حضورًا في تاريخ الممارسة المشتغلة بالمعنى، وينخرط فيها -بحسب نظرنا- جُلّ المفسِّرين على امتداد التاريخ ممن لهم عناية

(١) وهذا مهم برأينا؛ لأنّ التقويم المنهجي للمدارس الخاصّة بأيّ ممارسة معرفية يعدّ ضرورة، بحيث لا يتراكم الواقع التطبيقي والإنتاجي في الممارسة في ضوء مسارات عمل مشكلة ويقدّم نتاجًا يتشوّش به الواقع.

بالكشف عن المعاني على تفاوت بينهم -بطبيعة الحال- في العناية بتوظيف أحد الموارد أو ببعض المرويات داخله؛ فهذا مفسِّر يبرز عنده مثلًا العناية بتوظيف النظائر في البيان، وهذا مفسّر آخر يحضر عنده استثمار مؤشرات النَّظْم بصورة أكبر من غيره، وهكذا.

وعلى الرغم من هذا الاتفاق الذي ذكرنا بين رجال هذا النمط البياني للمعنى، فإنّ هناك اختلافًا مهمًّا بينهم في جانب من مورد مركزي من موارد تبيين المعنى المراد، وهو السياق.

لقد بيّنا قبل أن السياق منه سياق داخلي وسياق خارجي، وبحسب نظرنا فإنّ رجال مدرسة التبيين السياقي يتّفقون في توظيف معطيات السياق الداخلي للقرآن، لكنهم يختلفون في النظر للسياق الخارجي، **وتبعًا لموقفهم هذا يمكننا القول بأنّ لدينا مدرستين رئيستين في الكشف عن المعنى المراد:**

المدرسة الأولى: مدرسة التبيين اعتمادًا على موارد السياق الداخلي والخارجي للقرآن.

المدرسة الثانية: مدرسة التبيين اعتمادًا على موارد السياق الداخلي فقط للقرآن.

فهاتان هما أهم وأبرز المدارس التفسيرية -برأينا- التي انتظمت عمل المفسِّرين المعتنين بالكشف عن المعنى المراد عبر التاريخ، وفيما يأتي نتحدث إجمالًا عن هاتين المدرستَيْن، ونلقي بعض الظلال التوضيحية بشأنهما:

المدرسة الأولى: مدرسة التبيين اعتمادًا على موارد السياق الداخلي والخارجي للقرآن:

تقوم هذه المدرسة بتفعيل موارد السياق الداخلي والخارجي في عملية التبيين والكشف عن المعنى، وهذه المدرسة هي الأكثر شُهرة والأشد حضورًا وامتدادًا في تاريخ العمل البياني للمعنى. غير أن هذه المدرسة وإن اتفق رجالها على توظيف معطيات السياق الخارجي **فإنّ ثمة خلافًا وقع بينهم في جانب من العناصر الخاصة بالسياق الخارجي للقرآن وهو المرويات الإسرائيلية وتوظيف معطيات الكتاب المقدّس بشكلٍ عام في تقرير المعنى، فهناك مَن يَقْبَل توظيف هذه المرويات في عملية التبيين وهناك من يرفضه.**

وكما ذكرنا قبل فإنّ الخلاف الجزئي في جانب من مادة أحد الموارد لا يَبرز أثره بقوّة في الممارسة؛ لذا لا يمثّل أصحابه مدارس متمايزة بقدر ما نكون معهم أمام اتجاهات داخل إطار ومدرسة واحدة، ومن ثم فالاختلاف العملي التطبيقي بين هذين الاتجاهين لا يَبرز أثره بقوة في العمل البياني؛ لارتباط هذا الخلاف بطبيعة الحال بقدر قليل من المعاني، وأكثر ما يظهر هذا الخلاف الذي ذكرنا في هذه المدرسة في تبيين معاني الآي التي تعالج أمورًا ترتبط ببني إسرائيل وقصصهم وما يلحق بذلك من قصص الأقوام الغابرين والحديث عنهم[1]، ففي

(١) نعبّر إجمالًا عن هذه الآي بالآيات المتعلقة ببني إسرائيل لغلبة قصص بني إسرائيل فيها.

هذه الآي هناك مَن يوظّف المرويات الإسرائيلية وهناك مَن يبتعد عنها في التبيين. **ومن خلال تأمّل مسالكهم البيانية لهذه الآي في ضوء هذا الاختلاف يمكننا القول بأن لدينا اتجاهين بيانيين في هذه المدرسة؛ هما:**

الاتجاه الأول: تبيين الآي المتعلقة ببني إسرائيل اعتمادًا على توظيف الإسرائيليات: أي أنّ هذا الاتجاه يفيد من المرويات الإسرائيلية ومعطيات الكتاب المقدّس ويُفَعِّلها في ممارسته الكشفية عن المعنى المراد في الآي المتعلّقة ببني إسرائيل وقصصهم وما يلحق بذلك[(١)].

الاتجاه الثاني: تبيين الآي المتعلقة ببني إسرائيل اعتمادًا على المعطيات اللغوية: حيث يتعاطى أرباب هذه الاتجاه التبيين لهذه الآي من خلال الدلالات اللغوية للنصّ فحسب.

أمّا الاتجاه الأول فروّاده بالأصالة في التفسير هم مفسرو السَّلَف (من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين)، فقد اعتمد هؤلاء المفسِّرون في بيان المراد من الآي المتعلّقة ببني إسرائيل على توظيف الإسرائيليات، وخلّفوا في ضوء

(١) ولا يعني هذا التوظيف أنّ أرباب هذا الاتجاه ينقلون المعنى عن الإسرائيليات، ولكنهم يستدلّون بالمرويات في تقرير المعنى باعتبارها بمثابة سياق خارجي كاشف، وذلك في ضوء نظرهم في الدلالات اللغوية ومعطيات السياق الداخلي، كما بيناه في دراستنا: توظيف الإسرائيليات في التفسير؛ دراسة تحليلية تأصيلية، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ٢٠٢٢م.

ذلك تراثًا كبيرًا من المعاني. وحضور توظيف الإسرائيليات في تفسير السَّلَف في الآي التي ذكرنا أمرٌ مشتهِر جدًّا، ويُظهره أدنى نظر في تفاسيرهم لهذه الآي وفي تركة المعاني التي خلّفوها في شأنها.

وأمّا الاتجاه الثاني فبرز بقوّة بعد عصر السَّلَف، حيث رأى بعض المفسِّرين عدم حاجتهم في تبيين معاني الآي المتعلّقة ببني إسرائيل لتوظيف المرويات الإسرائيلية، وحاولوا تقديم معانٍ جديدة من خلال الاعتماد على تأمل الدلالات اللغوية للآي نفسها والوقوف عندها ومحاولة التبيين في ضوئها لا غير.

المدرسة الثانية: مدرسة التبيين اعتمادًا على موارد السياق الداخلي فقط للقرآن:

وتعتمد هذه المدرسة في تبيين المعنى المراد على معطيات السياق الداخلي بشكلٍ رئيس وترى كفايتها في العمل التفسيري، ومن أبرز رجالها عبد الحميد الفراهي الهندي (ت: ١٣٤٩هـ= ١٩٣٠م) صاحب تفسير (نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان)، وأبو الوفاء ثناء الله الهندي الأَمْرَتْسَرِي (ت: ١٣٦٧هـ= ١٩٤٨م) صاحب تفسير (تفسير القرآن بكلام الرحمن).

يقول الفراهي متحدّثًا عن تفسيره: «فإن شاء ربي سيجلي لنواظرك من (نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان) سفرًا... كاشفًا لك عن بديع نظام القرآن

سترًا، متمسِّكًا بآياته في التأويل، فكأني نذرت نذرًا؛ أن أتمسَّك بآيات الله ونظامها، فلا أجاوز عنهما شبرًا»[(١)].

وجاء في ديباجة تفسيره في طبعة الدار الحميدية قول الفراهي: «قد اجتهدت في هذا الكتاب -بحول الله وتوفيقه- أن أكشف عن نظام آيات القرآن... فالتمستُ معنى الآيات من أخواتها، وكذلك استنبطت نظام السورة من أعماقها، ومن نفس سياقها، ثم بعد ذلك أيّدت ما فهمنا من القرآن بالنقل والعقل. ففي أمر النظام تدليت في غور الكلام بالبصر النافذ، وفي أمر التفسير عضضتُ على كتاب الله بالنواجذ»[(٢)].

(١) نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان للفراهي، عناية: عبيد الله الفراهي، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط: الأولى، ١٤٣٣هـ= ٢٠١٢م، ص١٢.

(٢) فاتحة نظام القرآن، الفراهي ط: الدائرة الحميدية، ص١٥. ولمزيد تعرف على هذا التفسير ومنهج الفراهي في التفسير وأصوله، يراجع:

١- نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان لعبد الحميد الفراهي (ت: ١٣٤٩هـ)؛ طبعاته- مصادره- ملامحه- تصنيفه- الدراسات حوله، تقرير منشور على مرصد تفسير ضمن سلسلة (تفاسير القرن الرابع عشر الهجري).

٢- التفسير وأصوله عند الفراهي، خليل محمود اليماني، حوار منشور في مجلة (الهند)، مجلد ١١، عدد: ٤، أكتوبر- ديسمبر ٢٠٢٢م، ص١١١ وما بعدها.

ويقول الأمرتسري في مقدّمة تفسيره: «صنَّفْتُ بحول الله وقوّته كتبًا كثيرة في تأييد الإسلام... منها: تفسير القرآن بكلام الرحمن، **التزمتُ فيه أن أفسّر القرآن بالقرآن...**»[(١)].

وهذه المدرسة ليست طيفًا واحدًا، وهناك بعض تباينات بين رجالها وإن جمعهم في الجُملة عدم العناية بتوظيف السياق الخارجي، وقد حاول بعض المعاصرين بلورة المنهج التفسيري الذي تقوم عليه هذه المدرسة وأسموه بـ(منهج تفسير القرآن بالقرآن)، واعتبروه منهجًا تفسيريًّا متكاملًا لتعاطي التفسير، وقدّموه على غيره مما هو حاضر في التراث التفسيري، ونافحوا عنه وبيّنوا مميزاته في التفسير وقرّروا أصوله التفسيرية. ومِن أبرزِ أصحاب الدعاية لذلك الدكتور/ عناية الله أسد سُبحاني، خاصة في كتابه: (التحرير والتحبير في أصول التفسير)[(٢)].

---

(١) تفسير القرآن بكلام الرحمن، الأمرتسري، أبو الوفاء ثناء الله الهندي الأمرتسري، تقديم: صفي الرحمن المباركفوري، دار السلام للنشر والتوزيع (الرياض)، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م، ص٢٢. لمزيد تعرف على هذا التفسير، يراجع:
تفسير القرآن بكلام الرحمن لأبي الوفاء ثناء الله الهندي الأَمْرَتْسَرِي (ت: ١٣٦٧هـ)؛ طبعاته- مصادره- ملامحه- تصنيفه- الدراسات حوله، تقرير منشور على مرصد تفسير ضمن سلسلة (تفاسير القرن الرابع عشر الهجري).

(٢) كتاب صادر عن دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٧م.

والرسم البياني الآتي يوضح المدارس التي ذكرنا:

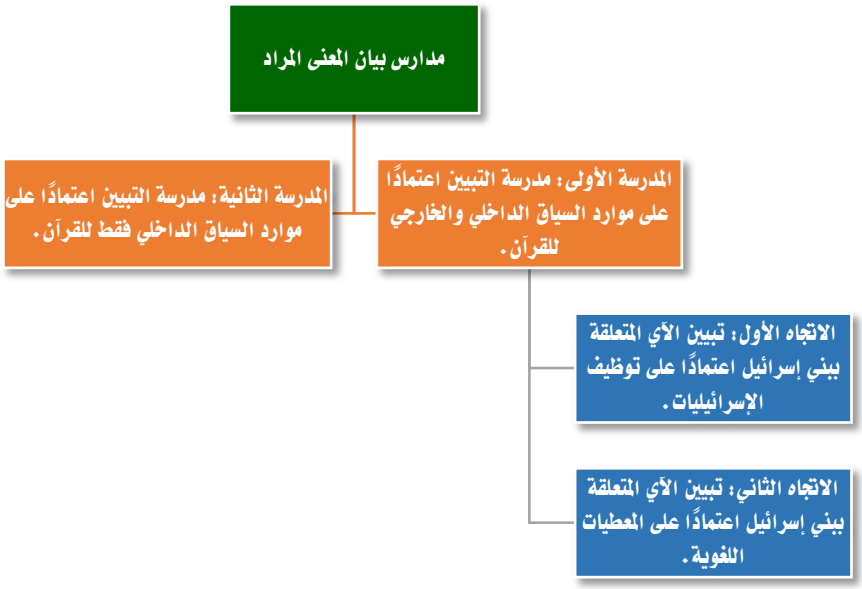

ثانيًا: الممارسة التفسيرية اللغوية والإشارية:

أولًا: ممارسة التفسير اللغوي:

وهي تقوم على تبيين معاني القرآن الكريم اعتمادًا على دلالات ألفاظ الآي في لغة العرب، وهذه الممارسة قد يقع فيها اعتناء بالنظر أحيانًا للسياق الداخلي وبعض معطيات السياق الخارجي، إلا أن طريقتها تنطلق أصالة في ضبط المعاني بناء على دلالات الألفاظ في اللغة، وهذه الممارسة لها جذور قديمة في عصر السَّلَف، وكذلك انخرط فيها بعض المفسِّرين ممن عنوا ببيان المعاني والاحتمالات التفسيرية بعد عصر السَّلَف.

ومن أبرز رجال هذه الممارسة: أبو عبيدة (ت: ٢٠٩هـ) صاحب (مجاز القرآن).

يقول أبو عبيدة في مقدّمة كتابه: «قالوا: إنما أُنزل القرآن بلسان عربي مبين، وتصداق ذلك في آية من القرآن، وفي آية أخرى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾ [١٤/ ٤]، فلم يحتج السَّلَف ولا الذين أدركوا وحيه إلى النبي ﷺ أن يسألوا عن معانيه؛ لأنهم كانوا عرب الألسن، فاستغنوا بعلمهم به عن المسألة عن معانيه، وعمّا فيه مما في كلام العرب مثله من الوجوه والتلخيص. وفي القرآن مثل ما في الكلام العربي من وجوه الإعراب ومن الغريب والمعاني»[(١)].

فقد رأى أبو عبيدة أن السَّلَف فهموا القرآن ولم يسألوا عن معانيه لمحض علمهم باللسان العربي، وعليه حاول تبيين المعاني وفق المعطى اللغوي.

يقول الدكتور/ عبد الله رفيدة: «...جعل أبو عبيدة دليله في فهم القرآن طريقة العرب في كلامها واستعمالها كلماتها وتركيب جُمَلها، ولم يحتكم لشيء في تفسير اللفظ والنصّ القرآنيين إلا لذلك، وهذا يحسّ به ويقتنع بسيطرته، قارئ المجاز، فهو لا يلتفت إلى التفسير الأثري ولا للمعاني الشرعية التي تدلّ

(١) مجاز القرآن، أبو عبيدة، ت: سزكين، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط: ١٣٨١هـ، (١/ ٨).

عليها ألفاظ القرآن باعتباره نصًّا عربيًّا دينيًّا لا يجوز إغفال ما يجب له من القدسية والجلال، وما يتّصف به من منزّله من الحكمة والكمال، وما تدلّ عليه ألفاظه من معانٍ شرعية وعقدية، ولكن أبا عبيدة اعتمد على علمه الواسع باللغة وفسّر به القرآن...»[(١)].

ثانيًا: ممارسة التفسير الإشاري:

وهذه ممارسة تقوم على عدم توظيف موارد التفسير الخاصّة بإنتاج المعنى لا المراد منه ولا اللغوي، وإنما هي تذكر معاني قلبية وجدانية تحت الآي باعتبارها إشارات قرآنية تُستلمح من الآي، واشتهر هذا المسلك بأنه مسلك الصوفية في التفسير وتعاطيه.

ومن رجال هذه المدرسة: سهل التستري صاحب (تفسير القرآن العظيم)، والسُّلَمي صاحب (لطائف الإشارات).

وهذه الإشارات ليست هي المعنى الظاهر للآي، أي أنّ رجال هذه المدرسة يسلّمون بالمعنى الظاهر وأنه المراد ولا ينفونه، لكنهم يرون وجود معانٍ أخرى خفيّة دلّت عليها الآي يصورونها في هذه الإشارات التي يذكرونها ويعقدون اشتغالهم التفسيري على بيانها والكشف عنها.

---

(١) النحو وكتب التفسير، إبراهيم عبد الله رفيدة، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ط: الثانية، ١٣٩٤هـ-١٩٨٤م، (١/ ١٥٤-١٥٥).

وبذلك نكون قد أنهينا الكلام عن ممارسات بيان المعنى، لندلف لتقديم تقويم منهجي لهذه الممارسات.

الموقف المنهجي من ممارسات بيان المعنى:

الحكم المنهجي على ممارسات بيان المعنى والكشف عنه غاية مهمّة وواجبة حتى يُعرف صواب هذه الممارسات من حيث هي وغلطها في مزاولة التفسير، ومن ثم يتمدّد الواقع التطبيقي لاحقًا من قِبَل المزاوِلين وفق المنهج الأوفق في الاشتغال، وهذا الحكم المنهجي على هذه المزاولات من شأن الحراك البحثي في أصول التفسير بالأصالة؛ فهو المعنيّ بالبحث في تقنين مزاولة الممارسة التفسيرية ككلّ، غير أن هذا العلم تشوّشت مسالك تأسيسه قديمًا وحديثًا فابتعد عن خدمة تقنين مزاولة التفسير والبحث في شأن الممارسة التفسيرية وما يتصل بها كما بيّناه في غير هذا الموضع[1]، وفي ضوء ذلك ومع قِلّة حضور نقاشات منهجية تقويمية لمسالك مزاولة الكشف عن المعنى، فإننا سنقوم بذلك بصورة إجمالية في ضوء بعض الكتابات التي قمنا بها في هذا الصّدد، وإن كان الأمر بحاجة لدراسات نظرية تطبيقية موسّعة.

---

(١) قد ناقشنا منهجية تشكّل هذا العلم في القديم والحديث، وطرحنا له نسقًا تأسيسيًّا منضبطًا يجعله يدور على الممارسة التفسيرية ويخدم تقنين مزاولتها. يراجع: تأسيس علم أصول التفسير قديمًا وحديثًا؛ قراءة في منهجية التأسيس، مع طرح مقاربة منهجية لتأسيس العلم، خليل محمود اليماني، بحث منشور على موقع تفسير.

أولًا: الموقف المنهجي من ممارسة بيان المعنى المراد:

هذه الممارسة هي -برأينا- أحظى الممارسات الكشفية للمعنى بصحة المسلك المنهجي في المزاولة، وأمّا المدارس بداخلها فأحظاها بالصواب المدرسة الأولى التي تمارس التبيين للمعنى اعتمادًا على توظيف معطيات السياق الداخلي والخارجي؛ نظرًا لضرورة الحاجة للسياق الخارجي وموارده وتعذّر الانفكاك عنها في العمل البياني للمعنى المراد، ولا غرو فالارتكاز في هذا البيان للمعنى على السياق الداخلي فحسب للقرآن -كما الحال في المدرسة الثانية- مسلك ونهج بياني مشكل من حيث هو، وغير واقعي، ولا يمكنه أن يقدّم تأويلية متكاملة لآي القرآن، كما أنّه يفضي لإشكالات كثيرة تطبيقيًّا في مزاولة التبيين، والإتيان بمعاني مصادمةٍ لمقرّرات إسلامية راسخة، وردٍّ لأحاديث نبوية صحيحة، وغير ذلك مما بيّناه مفصّلًا في درس خاصّ سلّطنا الضوء فيه على هذا المنهج وبيّنا إشكالاته وعدم واقعيته في العمل البياني[1].

(١) يراجع: منهج تفسير القرآن بالقرآن؛ رصد لمرتكزات المنهج وجذوره، وتقويم لمنطلقاته وغاياته: محمد عناية الله أسَد سُبحاني أنموذجًا، خليل محمود اليماني، تقرير منشور على مرصد تفسير تحت الرابط الآتي: https://tafsiroqs.com/article?article_id=3871

وأما الاتجاهات داخل مدرسة التبيين اعتمادًا على موارد السياق الداخلي والخارجي فأحظاها بصحة المسلك الاتجاه الأول منها الذي يفعّل الإسرائيليات في تبيين معاني الآي المتعلّقة ببني إسرائيل؛ فهذا التفعيل يعطي لطريقة هذا الاتجاه في الكشف عن المعنى قدرة ظاهرة على القيام بهذا الكشف، لكون المرويات الإسرائيلية تعين على حُسْن مزاولة العمل الكشفي للآي المتعلقة ببني إسرائيل، ولها دور مهم في تقرير المعنى في هذه الآي وتثوير الاحتمالات التفسيرية، وغير ذلك مما بيّناه مفصلًا في دراستنا: (توظيف الإسرائيليات في التفسير؛ دراسة تحليلية تأصيلية).

وأما الاتجاه الثاني الذي تحفّظ على استثمار وتوظيف مرويات الإسرائيليات فموقفه مشكل ومنهجه ينطوي على قصور في تعاطي الكشف عن المعنى المراد في الآي المتعلّقة ببني إسرائيل؛ لأنّ الوقوف على مجرّد الدلالات اللغوية للآي لا يقدّم تبيينًا أصلًا للمعنى المراد ويتعذّر من خلاله تقديم تأويل منضبط للآي.

ثانيًا: الموقف المنهجي من ممارسة التفسير اللغوي:

المنهج التفسيري لهذه الممارسة من المناهج المشكلة كذلك، لكون التبيين اللغوي لا يجعلنا أمام ممارسة تفسيرية لها ثمرة خاصّة بها؛ نظرًا لشهرة المعاني اللغوية وحضورها بالأصالة في المعاجم وقواميس اللغة، كما أن

المسلك اللغوي في فِعْل التبيين غير واقعي ولا يمكنه -في ضوء انطلاقته- تقديم تأويلية منضبطة ومتكاملة للقرآن كلّه، لحاجة التبيين لموارد أخرى غير اللغة.

يقول القرآن مثلًا: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥ يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلۡحَقِّ بَعۡدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلۡمَوۡتِ وَهُمۡ يَنظُرُونَ ۝٦ وَإِذۡ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحۡدَى ٱلطَّآئِفَتَيۡنِ أَنَّهَا لَكُمۡ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيۡرَ ذَاتِ ٱلشَّوۡكَةِ تَكُونُ لَكُمۡ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلۡحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقۡطَعَ دَابِرَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [الأنفال: ٥- ٧].

فبدون معرفة مرويات المغازي يتعذّر علينا فهم الآيات ومعرفة المراد بالطائفتين اعتمادًا على مجرّد لغة النصّ. وصحيح أنّ أرباب التبيين اللغوي يقومون في أمثال هذه الآيات ببيان المعنى في ضوء موارد السياق الخارجي، وهم بهذا يقعون في التناقض المنهجي ويخالفون أصل انطلاقتهم في الممارسة التفسيرية، وهذا التناقض مؤكِّد على خطأ انطلاقتهم بالأصالة وتعذُّر تقديم تأويلية متكاملة للقرآن في ضوء الاعتماد فقط على مجرد اللغة، فضلًا عمّا يجرّه هذا المسلك عند تفعيله من تقديم معانٍ لا يمكن قبولها، لكونها تصادم معطيات إسلامية راسخة في أمر النزول والدلالات الشرعية وغير ذلك.

ثالثًا: الموقف المنهجي من ممارسة التفسير الإشاري:

إنّ ابتعاد الإشارات عن المعنى الظاهر للآي حالَ دون إفادتها في التفسير وتبيين المعنى.

يقول الزركشي: «فأمّا كلام الصوفية في تفسير القرآن فقيل: ليس تفسيرًا وإنما هي معانٍ ومواجيد يجدونها عند التلاوة؛ كقول بعضهم في: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلۡكُفَّارِ﴾ إنّ المراد: النفس، فأمرنا بقتال من يلينا لأنها أقرب شيء إلينا وأقرب شيء إلى الإنسان نفسه... [و] الظنّ بمن يوثق به منهم إذا قال شيئًا من أمثال ذلك أنه لم يذكره تفسيرًا ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة المذكورة في القرآن العظيم...»[(١)].

ولهذا، فإنّ اندراج هذا المسلك ككلّ ومؤلّفاته ضمن السياق التفسيري وانضوائه تحت اصطلاحه مما يحتاج لإعادة نظر جذري.

وفي ضوء ما مَرّ معنا من بحث يمكن لنا تسجيل الملحوظات الآتية:

أولًا: يظهر لنا من خلال المدارس التي ذكرنا نجاعة المسار الذي حددنا لبناء هذه المدارس، وكيف أنه قاد الدرس فعليًّا لبناء المدارس بطريقة لها إطارها المنهجي المنضبط، وكذلك صرنا في قلب الجدل والخلافات المنهجية الحاصلة في تقرير المعنى المراد والكشف عنه في الواقع التطبيقي التفسيري للمفسِّرين، فهناك مدرسة توظّف موارد معيّنة في بيان المعنى وأخرى لا تتفق معها في هذا التوظيف، وغير ذلك، وهذا الجدل المهم في فهم تشكّلات المعنى عند المفسِّرين والأبعاد المنهجية الكامنة والمؤثّرة بينهم في تعاطيه، كما أن له

(١) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، (٢/ ١٨٧).

فائدة كبيرة في فتح الأذهان على الواقع التفسيري التطبيقي الخاصّ بالمعنى واستثارة الباحثين نحو مزيد من الحفر المنهجي في هذا المحور المهم من الدرس التفسيري، **وعليه فنحن ندعو لاعتماد هذه الخارطة الأوّلية التي ذكرنا في البيان والكشف عن المعنى في محاضننا التعليمية الخاصّة بالتفسير**؛ لتكون بمثابة شرارة لإطلاق البحث في هذا الاتجاه وتعريف الدارِسين به، ومع الوقت وتراكم الكتابات في هذا الاتجاه سيكون من المتيسّر عقد مقرّرات تعليمية أكثر قدرة على ضبط النظر للواقع التطبيقي.

ثانيًا: لا يزال مسار البحث في مدارس بيان المعنى المراد بحاجة لجهود بحثية كثيرة، فمن المهم أن يتابع الدرس التفسيري المراكمة البحثية على هذه الخارطة التي ذكرنا وتوسعة الاشتغال وبسط الكلام؛ سواء بمزيد من استكشاف الواقع التفسيري الخاصّ ببيان المعنى ومدارسه والاتجاهات داخل المدرسة الواحدة، وكذلك فحص البناءات القاعدية للممارسة ومسالك توظيف الموارد عند المزاولين، بحيث يتجلّى لنا الإطار القاعدي في توظيف الموارد في كلّ مدرسة والفوارق بينها وبين غيرها، وأيضًا دراسة المدارس وأعلامها المؤسِّسين وتتبّع علاقات هذه المدارس ونشأتها وَجِهات التأثير والتأثّر الحاصلة بينها... إلخ، فهذا من شأنه أن يجعل الدرس في محور مدارس التفسير يزداد زخمه ويكون مفيدًا بدرجة قوية في إكساب الدارِسين خبرةً لا غِنى عنها في فهم الممارسة التفسيرية في الواقع التطبيقي عند المفسِّرين.

ثالثًا: هناك نظر منهجي مشتهر في أمر المعنى، وهو الإلزام بتَرِكَة المعاني التي ذكرها السَّلَف، وبناء المعنى من خلال هذه التَّرِكَة لا غير، وهذا النظر له جذور قديمة وانخرط فيه بعض المفسِّرين عبر التاريخ كالطبري، وبعض العلماء ممن كانت لهم مشاركات في التفسير والتأصيل له، كابن تيمية وغيره. وهذا النظر مصادم جدًّا للواقع التفسيري التطبيقي كما هو ظاهر لمن يتأمّل هذا الواقع الذي لم يقف في جُلّ تآليفه عند حدود ما ذكره السَّلَف، كما أنه نظر مشكل في ذاته؛ لكون الإلزام والتقييد في تحصيل المعاني بما خلّفه السَّلَف من أقوال ومعانٍ تفسيرية يؤدّي على هذا النحو لإضعاف الممارسة التفسيرية البيانية وإماتتها، إِذْ لا يتيح التوليد والكشف الحُرّ للمعاني الذي هو سبب حياة الممارسة وضمان بقاء اندفاعتها واندفاعة الجهود فيها.

فالممارسات لا تتمدّد إلا ببقاء حالة الإنتاج المعرفي الخام لثمرتها (تتابع التوليد للمعاني)، فوجود هذا الإنتاج هو المسوّغ لحضور جهود أخرى مهمّة في الممارسة كالموازنة والجمع والاختصار ونشاط هذه الجهود بصورة كبيرة في ساحة الممارسة. حينما يكون هناك منعٌ من مزاولة التوليد الجديد والكشف الحر عن المعنى، وإلزامٌ ببناء الفهم فقط من خلال معانٍ محدّدة حاضرة بالأساس (تفسير السَّلَف) والنقاش لهذه المعاني أو التوليد في دائرتها فحَسْب، فهذا يعني الإبقاء فقط في الممارسة البيانية على مسارات اشتغال حول المعاني الحاضرة كالموازنة والاختصار والجمع وعدم رفدها بما يقوّي وتيرة الاشتغال

فيها ويُعِين على ديمومة تتابعه (توليد المعنى الجديد)، وهذا يؤثّر على الممارسة نفسِها ويصيبها بالهمود حتمًا مع الزّمن.

كما أنّ وجود ممارسة يتتابع فيها الإنتاج والتوليد لثمرة الممارسة هو الذي يُعِين على بناء علم يعتني بالتقنين النظري لمزاولة الممارسة، فمثل هذا العلم يقوم بشكلٍ مركزي على ضبط موارد الإنتاج لثمرة الممارسة والتأصيل لتحصيل الثمرة من خلال هذه الموارد إفرادًا وتركيبًا، وعليه فحين نكون أمام ممارسة غير قابلة لتمدّد فعل الإنتاج فهذا يعني عدم إمكان قيام مثل هذا العلم التقنيني، وإنما غايتنا الحديث عن نسق ترجيحي بين المعاني، وهكذا.

وعلاوة على ما سبق فالأدلة التي قدّمها روّاد هذا المسلك في الإلزام بطلب التفسير من خلال أقوال السَّلَف هي أدلة غير صحيحة وغير ناهضة كما بيّناه في كتابنا: (حجية تفسير السَّلَف عند ابن تيمية؛ دراسة تحليلية تأصيلية)[1].

رابعًا: الممارسة الخاصّة بالكشف عن المعنى تحمل خلافات جذرية كذلك في مفهوم المعنى؛ فهناك المعنى المراد والمعنى اللغوي والمعنى الإشاري، وهذا مشكل جدًّا في الممارسات، حيث لا ثمرة محدّدة يقع التغاير في إنتاجها جرّاء التباين في توظيف الموارد، ولكننا نكون أمام مفهوم جديد كلية للثمرة، فنحن في الممارسة الخاصّة ببيان المعنى لا نكون إزاء معنى مفهومه

(١) كتاب صادر عن مركز تفسير عام ٢٠٢١م.

واحد ولكن طريقة الكشف عنه تختلف بحسب تغاير المفسِّرين في الموارد الكشفية للمعنى؛ فهذا يرى معنى الآية كذا تبعًا لما يوظّفه من موارد وهذا يرى معناها كذا، ولكننا أمام معانٍ متغايرة المفهوم من حيث هي، وأحدها -الإشاري- لا يقوم بيانه من خلال توظيف موارد بقية المعاني، بل يتعذّر إقامة موارده بالأصالة، ما يجعل الممارسة الخاصّة ببيان المعنى بحاجة لنقاش وإعادة تأسيس ودراسة لمسالكها القائمة وبيان أَوْلاها وأصوبها، وعقد الممارسة عليه، بحيث تندفع هذه الممارسة بصورة صحيحة وتتابع سيرها في القابل على هدى وبصيرة.

خامسًا: من خلال المسار الذي قُمنا به لبناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين تجلّت لنا إشكالات الممارسة التفسيرية ككلّ وكيف أنها مأزومة وغير موحّدة منذ قديم، بل وجرى فيها انقطاعات جذرية، لا سيما في المرحلة المعاصرة الحالية لهذه الممارسة التي هيمن عليها الاشتغال بما وراء المعنى، ومن ثم كانت قطعًا بذلك مع الجهد الأبرز حضورًا في تاريخ التفسير (بيان المعنى)، وهذا أمر يحتاج إلى تأمّل المجتمع البحثي له، فاستمرار الممارسة التفسيرية بهذه الصورة متعذّر ويفقدها تراكمها وتتابعها اللازم، وهذا إشكالٌ كبيرٌ في الممارسات المعرفية تتفرّع عنه إشكالات كثيرة، وعليه فمن المهمّ أن ينشط الواقع البحثي في هذا الاتجاه الذي يعاني ندرة في الاشتغال به رغم ضرورته في ضبط واقع الممارسة التفسيرية.

خاتمة:

يعدّ بناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين من الغايات المهمّة والحميدة التي يجب أن تقوم في واقعنا البحثي التفسيري؛ حتى يحصل عندنا الوعي بجانب مركزي من الواقع التطبيقي القائم للعمل التفسيري، وقد عرّجنا في هذا البحث على الكتابات المعاصرة حول التفسير عند المفسِّرين، وبيّنا خلوّه من بناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين وفق النظر الذي ذكرنا للمدارس، وكذلك عدم إمكان الإفادة من معطياته النظرية في بناء هذه المدارس.

وقد أخذ البحث في بيان أهمية بناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين والانعكاسات الإيجابية التي يخلفها هذا النمط من الاشتغال، وكذلك بَيَّن كيفيات تثوير البحث في مدارس التفسير عند المفسِّرين وضرورة أن يكون محورًا بحثيًّا خاصًّا ضمن سياق علم التفسير، وأنّ المسار القائم في الواقع البحثي تحت عنوان (مناهج المفسرين) به إشكالات، ومن الواجب أن نستبدل به مسارَ البحث في مدارس المفسِّرين، وأن يكون ذلك داخل سياق علم يعتني بصناعة الوعي بالممارسة التفسيرية في واقعها التطبيقي القائم (علم التفسير).

وبعدها اتجه البحث لوضع مسار منهجي لبناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين، فعَرَّف بفكرة المدارس التفسيرية واختصاصها بالمنتِجين للتفسير وعِلّة ذلك، وأن بناءها يقوم على النظر في الموارد الإنتاجية للتفسير والتغاير المنهجي الحاصل في هذه الموارد وجودًا وعدمًا عند المفسِّرين، وكذلك بيّن

كيفيات القيام بذلك البناء للمدارس في ضوء إشكالات التفسير وعدم حضور ممارسة تفسيرية موحدة.

ثم انتقل البحث لتقديم تصوّر تطبيقي لبناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين ليدعم به طرحه النظري، وقد عمل على ممارسة بيان المعنى تحديدًا، وذكر أن فيها خلافات في مفهوم المعنى وأنّ لدينا المعنى المراد والمعنى اللغوي والمعنى الإشاري، وقام البحث ببيان أوّلي لمدارس بيان المعنى المراد، وخلص لوجود مدرستَيْن رئيستَيْن في بيان المعنى المراد؛ هما:

المدرسة الأولى: مدرسة التبيين اعتمادًا على السياق الداخلي والخارجي للقرآن.

المدرسة الثانية: مدرسة التبيين اعتمادًا على موارد السياق الداخلي فقط للقرآن.

وذكر أنّ هناك اتجاهين رئيسين في المدرسة الأولى؛ مَن يبيّن الآي المتعلّقة ببني إسرائيل اعتمادًا على توظيف المرويات الإسرائيلية، ومن يبيّن هذه الآي من خلال المعطيات اللغوية للآي.

وقام البحث بعد ذلك بالحديث عن الممارسة التفسيرية اللغوية والإشارية، ثم بيّن الموقف المنهجي من مختلف ممارسات إنتاج المعنى مؤكّدًا غلط الممارسة اللغوية والإشارية في العمل البياني للمعنى، ووجاهة

مسلك بيان المعنى المراد، وأن المدرسة الأولى في هذا المسلك أصوب منهجيًّا في بيان المعنى من المدرسة الثانية، وأن الاتجاه الأول ضمن المدرسة الأولى أصوب من الاتجاه الثاني.

ونرجو أن يكون هذا اشتغالًا مفيدًا في بناء المدارس التفسيرية للمفسِّرين، وفاتحةً لمزيد بحث في هذا المحور بالغ الأهمية في تحقيق الوعي بالممارسة التفسيرية في واقعها التطبيقي القائم، وكذلك في التفاكر في الممارسة التفسيرية نفسها وبيان إشكالاتها ومسالك ضبطها، واللهُ الموفِّق.

قائمة المصادر والمراجع:

- البحر المحيط، أبو حيان، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر- بيروت، ط: ١٤٢٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ت: عبد القادر عطا، دار الفكر، ١٤٢٩/ ١٤٣٠هـ= ٢٠٠٩م.
- التحرير والتحبير في أصول التفسير، كتاب صادر عن دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٧م.
- التحرير والتنوير، ابن عاشور، الدار التونسية للنشر- تونس، ١٩٨٤هـ.
- التفسير وأصوله عند الفراهي، خليل محمود اليماني، حوار منشور في مجلة (الهند)، مجلد ١١، عدد: ٤، أكتوبر -ديسمبر ٢٠٢٢م.
- التفسير والمفسرون، الذهبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٣٣هـ= ٢٠١٢م.
- النحو وكتب التفسير، إبراهيم عبد الله رفيدة، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ط: الثانية، ١٣٩٤هـ-١٩٨٤م.
- تأسيس علم أصول التفسير قديمًا وحديثًا؛ قراءة في منهجية التأسيس، مع طرح مقاربة منهجية لتأسيس العلم، خليل محمود اليماني، بحث منشور على موقع تفسير.

- تحقيب التفسير؛ قراءة في التحقيب المعاصر مع طرح تحقيب معياري للتفسير، بحث منشور على موقع تفسير.
- تصنيف أنواع العلوم؛ قراءة في المنجز وطرح معياري مقترح، خليل محمود اليماني، بحث منشور على موقع نماء.
- تفسير التستري، التستري، ت: باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون/ دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.
- تفسير القرآن بكلام الرحمن لأبي الوفاء ثناء الله الهندي الأَمْرَتْسَرِي (ت: ١٣٦٧هـ)؛ طبعاته- مصادره- ملامحه- تصنيفه- الدراسات حوله، تقرير منشور على مرصد تفسير ضمن سلسلة (تفاسير القرن الرابع عشر الهجري).
- تفسير القرآن بكلام الرحمن، الأمرتسري، أبو الوفاء ثناء الله الهندي الأمرتسري، تقديم: صفي الرحمن المباركفوري، دار السلام للنشر والتوزيع (الرياض)، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م.
- تفسير القرآن؛ إشكالية المفهوم والمنهج، خليل الدغامين، بحث منشور بمجلة (المسلم المعاصر)، العدد: ٨١.
- تفسير المنار، رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

- توظيف الإسرائيليات في التفسير؛ دراسة تحليلية تأصيلية، خليل محمود اليماني، مركز تفسير، ١٤٣٤هـ= ٢٠٢٢م.
- حجية تفسير السلف عند ابن تيمية؛ دراسة تحليلية تأصيلية، خليل محمود اليماني، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ١٤٤٢هـ= ٢٠٢١م.
- علوم القرآن؛ نقد العلمية ومقاربة في البناء، خليل محمود اليماني، مركز نماء، ٢٠٢٣م.
- لطائف الإشارات، القشيري، ت: إبراهيم البسيوني، نشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، الطبعة: الثالثة. بدون تاريخ.
- مدرسة التفسير في الأندلس، مصطفى المشيني، مكتبة المهتدين- مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.
- مفسرو نيسابور؛ استقصاء أوّلي للمصنفات القرآنية لابن حبيب (ت: ٤٠٦= ١٠١٦)، وابن فورَك (ت: ٤٠٦= ١٠١٥)، وعبد القاهر البغدادي (ت: ٤٢٩= ١٠٣٧)، مارتن نجوين، ترجمة: مصطفى الفقي، ترجمة منشورة على موقع تفسير.
- مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبّر والمفسّر، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط: الثانية، ١٤٢٧هـ.

- مقاربة في ضبط معاقد التفسير، محاولة لضبط المرتكزات الكلية للعلم ومعالجة بعض إشكالاته، خليل محمود اليماني، مقالة منشورة على موقع تفسير.

- مناهج المفسِّرين من العصر الأول إلى العصر الحديث، محمود النقراشي السيد علي، مكتبة النهضة- القصيم، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٦م.

- منهج المدرسة الأندلسية؛ صفاته وخصائصه، فهد الرومي، مكتبة التوبة، ١٤١٧هـ= ١٩٩٧م.

- منهج تفسير القرآن بالقرآن؛ رصد لمرتكزات المنهج وجذوره، وتقويم لمنطلقاته وغاياته: محمد عناية الله أسَد سُبحاني أنموذجًا، خليل محمود اليماني، تقرير منشور على مرصد تفسير.

- نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان لعبد الحميد الفراهي (ت: ١٣٤٩هـ)؛ طبعاته- مصادره- ملامحه- تصنيفه- الدراسات حوله، تقرير منشور على مرصد تفسير ضمن سلسلة (تفاسير القرن الرابع عشر الهجري).

- نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان للفراهي، عناية: عبيد الله الفراهي، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط: الأولى، ١٤٣٣= ٢٠١٢م.